جـــامعة آل البـــيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسـم اقتصاد المال والأعمال

جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

أثر الدين العام على الإنفاق العام في الأردن

The Impact of public Debt on public Expenditure in Jordan

إعداد الطالب

فكري احمد لهمود الجنابي

الرقم الجامعي (1520507014)

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود

رسالة ماجستير قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الصيفي

2017م -1438هـ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾(يوسف الآية:٧٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويـــض

أنا الطالب: فكري احمد لهمود، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ رسالتي للمكتبات والمؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: فكري احمد لهمود

التوقيع:

التاريخ: /٢٠١٧/٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: فكري احمد لهمود الرقم الجامعي:١٥٢٠٥٠٧٠١٤

الكلية :الاقتصاد والعلوم الادارية التخصص: اقتصاد المال والأعمال

أعلن بأنّني قد التزمت بقوانين جامعة ال البيت وأنظمتها وتعليماتها السارية المفعول بها المتعلقة بأعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بأعداد رسالتي بعنوان:

أثر الدين العام على الإنفاق العام في الأردن للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥)

The Impact of public Debt on public Expenditure in Jordan for the period (1990-2015)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنّني أعلن أنّ رسالتي غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة في ما لو تبين غير ذلك ما فيه حق مجلس العمداء في جامعة ال البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم والاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ: ٢٠١٧/٧/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان:

أثر الدين العام على الإنفاق العام في الأردن للفترة (1990- 2015)

The Impact of public Debt on public Expenditure in Jordan for the period (1990-2015)

وأجيزت بتاريخ / / 2017م

إعداد الطالب

فكري احمد لهمود الجنابي

إشراف

أ.د. حسين علي الزيود

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود	(مشرفاً ورئيساً)	.....
الاستاذ الدكتور ابراهيم محمد احمد البطاينه	(عضواً داخلياً)	.....
الدكتور علي مصطفى عبد الله القضاه	(عضواً داخلياً)	.....
الدكتور عمر ياسين الخضيرات	(عضواً خارجياً)	.....

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهـــداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الامانة ..ونصح الامة.. سيد الخلق إلى رسولنا العظيم

(محمد صلى الله عليه وسلم)

إلى بلد الحضارات والعلم وطني الجريح العراق

إلى من بذل الغالي والرخيص في سبيل تعليمي إلى من علمني بدون انتظار إلى من احمل أسمه بكل فخر ..أرجو من الله ان يمد في عمره

(والدي العزيز حفظه الله)

إلى ملاكي في الحياة ..إلى معنى الحب ومعنى الحنان ..إلى بسمة الحياة وسر والوجود

(أمي الحبيبة حفظها الله)

إلى رفيقة دربي ورفيقة حياتي ومن تحملت مرار الحياة من أجلي إلى حبيبتي

(زوجتي الغالية)

إلى نور عيني وقلبي النابض بحبهم إلى الموت (سمية وعمر وسليمان)(أولادي)

إلى من هم سند وعون لي .... من تربينا على المحبة والصدق

إلى من شاركوني أيام طفولتي.... إلى من اقترن اسمهم باسم والدي

(أخواني وأخواتي)

إلى من أضاء بعلمه وانار عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه بسماحته وتواضع العلماء ...(أساتذتي حفظكم الله)

إلى كل من ساهم ومد يد العون وساندني في عملي وكانوا لي أوفياء ...

(أصدقائي الأعزاء)

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشـــــكر والتقديـــــر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الخلق سيدنا محمد وعلى الِه وصحبهِ أجمعين، وبعد:

فلا يسعني وأنَا أضع اللمسات الأخيرة لهذا الجهد الا أنَّ أتوجه بالشكر والعرفان إلى الاستاذ الإنسان الذي أعطى ولا يزال يعطي بسخاء، وقدم ولا زال يقدم ثمرة فكره وتجربته لطالبي العلم، والإنسان الذي كان العون وملاذي منذ اللحظة الأولى أستاذي وأبي العزيز الفاضل الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود أكنَ له الشكر كل الشكر للأشراف على هذه الرسالة وما زودني به من ملاحظات وارشادات كانت العون والسند في انجاز هذا العمل.

وكل الشكر والتقدير والامتنان إلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين أدوا الامانة العلمية بصدق وإخلاص في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية قسم اقتصاد المال والاعمال، وأتقدم بالشكر إلى حضرات الأساتذة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها وخالص الدعاء من الله عز وجل أنَّ يبارك لهم سعيهم ويُعظم لهم المثوبة على اهتمامهم بهذه الدراسة وتقييمها. وأتقدم بالشكر إلى كل من ساعد أو أسهم في توجيهي التوجيه الصحيح ورعايتي الرعاية الأخوية الصادقة، وإلى كل من بادر في تقديم المعلومات، المراجع العلمية في سبيل انجاز هذه الرسالة، وأخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ..... ح
قائمة الجداول ..... ك
ABSTRACT ..... م
الفصل الأول الإطار العام للدراسة ١
١-١ مقدمة الدراسة: ١
١-٢ مشكلة الدراسة وأسئلتها: ١
١-٣.أهمية الدراسة: ٢
١-٤ أهداف الدراسة: ٣
١-٥ فرضيات الدراسة: ٣
١-٦ مصطلحات الدراسة: ٣
١-٧ منهجية الدراسة: ٤
١-٨ مجتمع الدراسة وعينتها: ٤
١-٩ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: ٥
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة ٦
٢-١ المبحث الأول: الدين العام ٦
٢-١-١ المقدمة: ٦
٢-١-٢ مفهوم الدين العام: ٧
٢-١-٣ أسباب الحصول على الدين العام: ٨
٢-١-٤ أهمية الدين العام: ٩
٢-١-٥ العوامل المؤثرة على الدين العام: ١٠
٢-١-٦ النظريات التي تطرقت إلى الدين العام ومدى استدامته: ١١
٢-١-٧ أنواع الدين العام: ١٢
٢-١-٧-١ الدين الداخلي: ١٢
٢-١-٧-٢ أنواع القروض الداخلية: ١٣
٢-١-٨ الدين الخارجي: ١٤
٢-١-٨-١ أسباب الدين الخارجي: ١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-٨-٢ وسائل خفض الدين العام الخارجي: ١٦
٢-١-٨-٣ الآثار السلبية للدين العام الخارجي: ١٦
٢-١-٩ تطور الدين العام ومؤشراته للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥): ١٧
٢-١-١٠ تطور أعباء الدين العام الداخلي في الأردني للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥): ١٩
٢-١-١١ تطور الدين العام الخارجي في الأردن للفترة(١٩٩٠- ٢٠١٥): ٢٠
٢-٢ المبحث الثاني: الإنفاق العام ٢٢
٢-٢-١ المقدمة: ٢٢
٢-٢-٢ مفهوم الإنفاق العامة: ٢٣
٢-٢-٣ الأركان الرئيسة للإنفاق العام: ٢٤
٢-٢-٤ أهمية الإنفاق العام: ٢٤
٢-٢-٥ آثار الإنفاق الحكومي العام على التنمية الاقتصادية: ٢٦
٢-٢-٦ آثار الإنفاق الحكومي العام على التنمية الاجتماعية: ٢٧
٢-٢-٧ مراحل تطور الإنفاق العام: ٢٨
٢-٢-٨ ظاهرة نمو الإنفاق العام وأسبابها: ٢٩
٢-٢-٩ نظريات الإنفاق العام: ٣١
٢-٢-١٠ أنواع الإنفاق العام: ٣٢
٢-٢-١٠-١ تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الأردني: ٣٣
٢-٢-١٠-٢ أهم مؤشرات تطور الإنفاق العام في الأردن ٣٤
٢-٢-١١ هيكل النفقات العامة للحكومة الأردنية: ٣٧
٢-٢-١٢ العلاقة بين الدين العام والإنفاق العام: ٣٧
٢-٢-١٣ تفصيلات الدين العام في الأردن: ٣٨
٢-٢-١٤ ملخص تأثير الدين على الاقتصاد وعلى النقود حسب إحصائيات وزارة المالية في عام (٢٠١٦):
..... ٣٩
٢-٢-١٥ تأثير الدين على الاقتصاد وعلى النقود: ٣٩
٢-٣ المبحث الثالث: الدراسات السابقة: ٤٠
٢-٣-١ الدراسات باللغة العربية: ٤٠
٢-٣-٢ الدراسات باللغة الأجنبية: ٤٥
الفصل الثالث تحليل البيانات ٤٩
٣-١ منهجية الدراسة واختبار الفرضيات ٤٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٢ مصادر جمع البيانات: ٤٩
٣-٣ الاختبارات المستخدمة: ٤٩
٣-٤ اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test): ٥٠
٣-٥ طرق علاج عدم الاستقرار في بيانات السلسلة الزمنية: ٥١
٣-٦ اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test): ٥٢
٣-٨ تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression): ٥٤
٣-٩ اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:- ٥٥
٣-١٠ نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test): ٥٦
٣-١١ نتائج اختبار العلاقة السببية: ٥٧
٣-١٢ نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression): ٥٨
الفصل الرابع النتائج والتوصيات ٦٠
٤-١ النتائج ٦٠
٤-٢ التوصيات: ٦١
الفصل الخامس مناقشة النتائج وملخصها ٦٢
٥-١ مناقشة النتائج: ٦٢
٥-٢ ملخص النتائج:- ٦٣
قائمة المراجـــع ٦٤
أولاً- المراجع العربية ٦٤
ثانياً- المراجع الأجنبية ٦٨
الملاحق ٧٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

ت	عنوان الجدول	الصفحة
	تطور الدين العام في الأردن(بالمليون/الدينار) للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥)	١٧
	تطور الدين العام الداخلي في الأردن (بالمليون/الدينار) للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)	١٩
	تطور الدين الخارجي في الأردن(بالمليون/الدينار) للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥)	٢٠
	أهم مؤشرات تطور الإنفاق العام في الأردن (بالمليون/الدينار) للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)	٣١
	اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور(ADF)	٥٣
	نتائج اختبار سكون البواقي	٥٣
	اختبار التكامل المشترك	٥٤
	نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (Granger Causality)	٥٥
	نتائج تحليل الانحدار المتعدد	٥٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر الدين العام على الإنفاق العام في الأردن للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥)

إعداد الطالب

فكري احمد لهمود الجنابي

المشرف

أ.د. حسين علي الزيود

ملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر الدين العام على الإنفاق العام في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات الخاصة بالدين العام الداخلي والخارجي خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥) وذلك بناءً على بيانات البنك المركزي الأردني، وزارة المالية الأردنية، وبعد تحليلها بالاعتماد على السلسلة الزمنية وباستخدام برنامج (E-Views) ، توصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً إيجابياً، وعند دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للدين الداخلي العام على الإنفاق العام في الأردن خلال فترة الدراسة، و أن هناك أثراً سلبياً ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للدين الخارجي العام على الإنفاق العام في الأردن خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الدين العام، الدين العام الداخلي، الدين العام الخارجي، الإنفاق العام.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Impact of public Debt on public Expenditure in Jordan For the period (1990- 2015)

By

FEKRI AHMED LAHMOOD AL-JANABI

Supervisor

Prof. Dr. HUSSEIN ALI ALZEUOD

ABSTRACT

The objective of this study was to identify the effect of public debt on public expenditure in Jordan. To achieve the objectives of the study, data on internal and external public debt were collected during the period 1990 to 2015 according to the Central Bank of Jordan data, Ministry of Finance, Using the E-Views program, the study found that there is a positive effect. A statistical function at the level of (00.05) of the general internal debt on public expenditure in Jordan during the study period and that there is a negative effect and statistical function at the level of significance A00.05) of the general external debt General hypocrisy in Jordan during the study period.

Keywords: Public debt, internal public debt, external public debt, public expenditure.

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ مقدمة الدراسة:

أصبح الدين العام يمثل مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات العامة، تلجا إليه الكثير من الدول عندما تعجز عن توفير إيرادات كافية لتغطية نفقاتها، لا سيما الإيرادات الضريبية، وقد ذكر الباحثون، أن مشكلة المديونية تمثل أهم المشكلات التي تواجه البلدان النامية عموماً والأقل نمواً على وجه الخصوص نظراً لأبعادها السلبية في عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان وتهديد استقرار نظامها المالي، وعلى الرغم من الجهود المتواصلة من البلدان النامية لمواجهة أعباء خدمة ديونها والتغلب عليها فإن هذه الأعباء فاقت قدرة هذه البلدان على تحملها،

ويتضمن الدين العام سداد كل من أقساط القروض والفوائد الجارية عليها، وهذا يندرج على حالة الأردن كونها احدي الدول النامية، تلجأ الدولة للاقتراض لتغطية عجز الموازنة العامة وسد نفقاتها العامة من مصادر داخلية وخارجية، ويختلف الدين الداخلي عن الدين الخارجي في أثره على الاقتصاد الوطني، ويواجه الأردن تحديات كبيرة تتمثل في ضعف الاقتصاد الوطني عامة، وتشوه بنيته الهيكلية، بسبب تزايد نمو قطاعات الخدمات والزيادة في الإنفاق العام، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الدول الأخرى في تامين الاحتياجات الأساسية، ويعد الاقتصاد الأردني مثالاً واضحاً لاقتصاد صغير الحجم منفتح، وتغلب عليه سمتان أساسيتان وهما: شح الموارد الطبيعية وصغر حجم الاقتصاد، لذلك تركزت جهوده التنموية في استغلال القدر الأكبر من الموارد الشحيحة والاهتمام بتنمية القوى البشرية، وان تأثير الدين العام على مجمل الاقتصاد يعد أمراً بالغ الأهمية، إن وجود الدين العام أصبح أمراً واقعياً لدى الدولة لتمويل نفقاتها العامة .

١-٢ مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تشكل المديونية الخارجية لكثير من الدول النامية هاجساً ومشكلة من المشكلات المزمنة التي تعيق خطط التنمية بل وتهدد مستقبل تلك الدول واستقرارها. وعبر الزمن تعتمد الدولة الأردنية في تمويل الإنفاق العام الحكومي والخاص على التمويل بالدين الخارجي والداخلي بسبب القصور في المدخرات المحلية والضعف في الإيرادات العامة والعجز المزمن في الموازنة العامة، وهذا بدوره دفع بالحكومة إلى البحث عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصادر تمويل جديدة ، إذ كانت القروض الخارجية والداخلية من أهم مصادرها لتمويل الإنفاق العام في الاقتصاد الأردني بمجمله الحكومي منه والخاص. فقد وصلت قيمة الدين الخارجي العام في العام (١٩٩٠) إلى

(٧٠٩٥) مليون دينار أردني وارتفعت عام (٢٠١٥) إلى (٢٤٨٧٦) مليون دينار أردني وبالتالي فان الغرض من الدراسة هو تحديد اثر الدين العام على الإنفاق العام في الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥).

وتتبلور مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس الآتي:-

السؤال الرئيسي: ما اثر الدين العام المتمثل بـ(الدين الخارجي والداخلي) على الإنفاق العام في الأردن خلال فترة الدراسة؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١- السؤال الفرعي الأول: ما اثر الدين العام على الإنفاق العام في الأردن خلال فترة الدراسة؟

٢- السؤال الفرعي الثاني: ما اثر الدين الداخلي العام على الإنفاق العام في الأردن خلال فترة الدراسة؟

٣- السؤال الفرعي الثالث: ما اثر الدين الخارجي العام على الإنفاق العام في الأردن خلال فترة الدراسة؟

١-٣أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الدين العام وتأثيره على الإنفاق العام في الأردن لذلك ستكون هذه الدراسة ذات أهمية في قياس معدل الإنفاق العام، و أهمية القروض الخارجية والداخلية لها الدور الذي تمارسه في تنمية الاقتصاد الأردني، وان الإنفاق العام يعد أحد أهم المتغيرات الاقتصادية في الأردن، إذ أن تدني مستويات التنمية الاقتصادية في الأردن يعود إلى قصور الادخار المحلي بالتالي زيادة الاستثمارات المحلية اللازمة لتحقيق معدلات النمو المخطط لها، وإن القروض الخارجية والداخلية يتم توجيهها إلى زيادة مباشرة في الاستثمارات الداخلية أو لسد حجم العجز الحاصل في الإنفاق وبنفس قيمة القروض أو زيادة التراكم من خلال زيادة الإنفاق مما يزيد الدخل ومعدلات الادخار المحلي. وسيكون البنك المركزي الأردني وزارة المالية الاردنية هما الجهتين الأكثر استفادة من هذه الدراسة فضلاً عن الجهات الأخرى سيقوم الباحث في بتعميم نتائج هذا الدراسة على الجهات المعنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٤ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إظهار أثر الدين العام على الإنفاق العام في الأردن خلال فترة الدراسة من خلال بيان الأهداف التالية:

١- قياس أثر الدين العام على الإنفاق العام في الأردن خلال فترة الدراسة.

٢- قياس أثر الدين الداخلي العام على الإنفاق العام في الأردن خلال فترة الدراسة.

٣- قياس أثر الدين الخارجي العام على الإنفاق العام في الأردن خلال فترة الدراسة.

١-٥ فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة إلى الفرضيات الرئيسة الآتية:

HO1: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للدين العام على الإنفاق العام في الأردن خلال فترة الدراسة.

ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

HO1-1: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للدين الداخلي العام على الإنفاق العام في الأردن خلال فترة الدراسة.

HO1-2: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للدين الخارجي العام على الإنفاق العام في الأردن خلال فترة الدراسة.

١-٦ مصطلحات الدراسة:

١- الدين العام:

وهو مقدار الدين القائم (المطلوب) من دولة معينة وبمعنى آخر وهو مقدار القائم من المطلوبات الفعلية وليس الاحتمالية على المقيمين في اقتصاد ما، لغير المقيمين الذين يقتضون أداء مدفوعات من المدين لتسديد المبلغ الأصلي أو الفوائد على نقاط خلال فترة زمنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. الدين الداخلي:

الدين العام الداخلي يعرف: بأنه القرض الذي يكتتب في سندات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يقيمون داخل إقليم الدولة المقترضة، أي انه يتم الاكتتاب في سنداته في السوق المحلية وبالعملة المحلية.

٣. الدين الخارجي:

الدين العام الخارجي يعرف: بأنه الدين التي تحصل عليه الدولة من أشخاص طبيعيين مقيمين خارج الدولة أو من حكومات أجنبية أو من صندوق النقد الأجنبي أو البنك الدولي، ويكون هذا الدين اما طويل الأجل أو قصير الأجل، وان تلتزم الدولة بسداد الدين مع فوائده.

٤. الإنفاق العام:

يعرف الإنفاق بأنه إجمالي تكوين رأس المال في نظام الحسابات القومية مع مفهوم الإنفاق على السلع الذي يستخدمه خبراء الاقتصاد. وإجمالي تكوين رأس المال لا يشمل سوى السلع المنتجة (الآلات والمباني والطرق والأصول الفنية وغيرها والتحسينات التي يتم إدخالها على الأصول غير المنتجة) وإجمالي تكوين رأس المال يقيس ما يضاف إلى رصيد رأس المال من المباني والمعدات والمخزون أي ما يضاف إلى قدرة إنتاج مزيد من السلع والدخل في المستقبل.

١-٧ منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، التحليل القياسي للتوصل إلى أثر الدين العام على الإنفاق العام في الأردن وفعل الإنفاق في الاقتصاد الأردني، إذ سيقوم باستخدام المنهج الوصفي لجمع المعلومات من الأدبيات الإدارية المتعلقة بموضوع الدراسة فضلاً عن الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

١-٨ مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جمع البيانات في الاقتصاد الأردني، أما عينة الدراسة فسيتم يتم اختيارها عن طريق أسلوب جمع البيانات عن طريق البنك المركزي الأردني ووزارة المالية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٩ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن ملاحظة ما يلي:-

إن الدراسات السابقة تناولت أسلوب المخاوف من مخاطر الاقتراض الخارجي.

بعض من الدراسات السابقة اعتنت بدراسة مدى جدوى الدين الداخلي المحلي ودرجة فعاليته.

حاولت هذه الدراسة أن تركز على العوامل التي تحول دون النهوض بالاقتصاد الوطني ومدى قدرة الاستفادة من الدين العام على الإنفاق العام في تحسين المستوى المعيشي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

٢-١ المبحث الأول: الدين العام

٢-١-١ المقدمة:

تلجأ الدولة إلى للاقتراض من الخارج من خلال الدين العام، لذلك فإن مشكلة المديونية تتمثل أهم المشكلات التي تواجه البلدان النامية عموماً والأقل نمواً على وجه الخصوص نظراً لأبعادها السلبية على عملية التنمية الاقتصادية في تلك البلدان وتهديد الاستقرار للنظام الاقتصادي، وعلى الرغم من الجهود المتواصلة من جانب البلدان النامية لمواجهة أعباء ديونها ومحاولة تغلب عليها فإن هذه الأعباء فاقت قدرة هذه البلدان على تحملها (نجادات، ٢٠١٢).

ويرى كل من Kramolisva & Spacilova (2015) أن ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ٩٠٪ يترافق مع تراجع حاد في النمو الاقتصادي. وان استخدام الدين العام مراراً وتكرارا من قبل صانعي السياسة لتبرير سياسات التقشف الصارمة، اذا كان مجموع الديون مرتفعاً فوق ٩٠% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن ذلك يخلق عبئاً على النمو الاقتصادي، وإن خطر الديون العامة لها آثار وأزمات اقتصادية داخل البلد المقترض. ويعد العجز الحاصل في ميزانية الدولة الذي يتم تمويله عن طريق الاقتراض من القطاع الخاص أو عن طريق الاقتراض الخارجي للحكومات أحد نتائج هذه الديون لذلك على الحكومات لاسيما في البلدان النامية للاقتراض بمستويات معقولة من اجل تعزيز النمو الاقتصادي، ومن حيث تسارع في وتيرة تطوير البنية التحتية في البلدان النامية ، إذ يجوز للحكومة الاقتراض من الأسواق المحلية والدولية لتمويل إنفاقها الحكومي والاستثمار المحلي، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي في ذلك البلد (Lee & Ng, 2015).

تعد الموازنة العامة المستحصلة من الضرائب غير كافية لتغطية كل النفقات العامة، إذ وجب على السلطات العامة استخدام القروض الداخلية والخارجية لسد، تلك الفجوة الحاصلة في الميزانية العامة لتمويل النفقات الاستثمارية العامة مع الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية العالية، وبالتالي خلق شروط مسبقة لضمان وجود اتجاه النمو الاقتصادي إلى أعلى مستوى في داخل البلد من إجراء هذا الاقتراض، وقد اتخذت الدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإجراءات التي تأخذ بعين الاعتبار من قبل بلدان وسط وشرق أوروبا، وقد اقترضت لدعم برنامج واسع من الإصلاحات المتضمنة في الاقتصاد الأوروبي، وقد أظهرت واقع أزمة الديون السيادية الأخيرة في دول الاتحاد الأوروبي، أن الدين العام الكبير كان يثبت على حد سواء أن يكون ضاراً للنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي (BILAN,2015).

تعد عملية الاقتراض من الخارج أمر مرغوب فيه وضروري لتسريع النمو الاقتصادي، شريطة أن يتوجه إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن مستويات معقولة من الاقتراض من قبل البلدان النامية من المرجح أن تعزز النمو الاقتصادي في بلدانهم ، لتعزيز النمو الاقتصادي، والبلدان التي تمر بمراحل مبكرة، من التطور الاقتصادي مثل نيجيريا التي تقترض لزيادة ما لديهم نظراً لهيمنة الأسهم الصغيرة من رأس المال، وبالتالي، فمن المرجح أن تتاح لهم فرص الاستثمار مع معدلات عائد أعلى من نظرائهم في اقتصاديات البلدان المتقدمة، وتكون فعالة، إذا تمت الاستفادة من المبالغ المقترضة من أجل التنمية وزيادة في الإنفاق بشكل جيد لرفع الحالة الإنتاجية داخل البلد المستفيد من خدمة الدين (Leonard, 2016).

٢-١-٢ مفهوم الدين العام:

الدين العام له تأثير كبير في الاقتصاد القومي ويتوقف، هذا التأثير على مصدر القروض العامة، فإذا كانت مصادر القروض العامة من مدخرات الأفراد فان ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي وبالتالي زيادة في معدلات النمو الاقتصادي والاتجاه بمستويات التشغيل في الاقتصاد القومي (المهايني،٢٠٠٧).

ويعمل الدين العام أو القروض العامة، على تحسين ميزان المدفوعات فتقلل ما يعانيه من تشوهات، بل قد يحدث فائض فيه وبالتالي تؤثر ايجابياً على سعر صرف العملة المحلية، وذلك في حالة توجيه هذا القرض نحو الاستثمارات والنمو الاقتصادي، أما إذا توجهت هذه القروض نحو الاستهلاك فان ذلك سيحدث تأثيراً سلبياً على الاحتياطي الأجنبي فتؤدي أعباء القرض في الحساب الجاري والميزان التجاري (العلي، ٢٠٠٨).

ويعرف الدين العام بأنه القروض أو المبالغ التي تحصل عليها الدولة من دول أو حكومات أجنبية أو من أشخاص عامين مقيمين في خارج الدولة، وأيضاً تشمل المبالغ التي تحصل عليها الدولة من المنظمات الدولية أو هيئات دولية مثل البنك الدولي للإنشاء أو صندوق النقد الدولي (العضايلة وآخرون،٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف ايضاً بانه التزامات المؤسسات الدولية مع التزامات البلدان المقترضة، وفقاً لصندوق النقد الدولي ويتمثل الدين القائم من الالتزامات المباشرة للحكومة المعترف بها تجاه الاقتصاد داخل البلد والعالم الخارجي، وهي التزامات نشأت في الماضي وأدرجت لها مواعيد زمنية لسداد هذا الدين عن طريق العمليات المالية الحكومية المستقبلية أو لتبقى ديوناً مستقبلية دائمة (مدللة والعجلة،٢٠١٣).

ويعرف بأنه ظاهرة تراكمية وما دام يتراكم فهو يشير إلى القدرة على العيش مع العجز أي إن الإنفاق يفوق الإيرادات لكن ان مشكلة الدين العام يبلغ في لحظة من الوقت مستوى يصعب إدارته وللدين العام الديناميكي خاصة تسمى حلقة المديونية اذا يضاف عجز هذه السنة إلى الدين السنة السابقة فيزداد رصيده إلى جانب خدمة الفوائد وبالتالي يرتفع عجز السنة التالية (البطاني، ٢٠١١).

ويعرف بانه المبالغ النقدية التي تستقرضها الحكومة من المؤسسات الدولية العالمية المالية، أو من العامة الداخلية، أو الخاصة، أو من أفراد ودول لها اقتصاد مالي قوي ضمن اتفاق أو عقد قانوني صادر من السلطة داخل الدولة لضمان إرجاع الدين وفق الشروط (نجادات، ٢٠١٢).

يرى الباحث ان الدين العام مصدر من مصادر التمويل للدولة لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة بسبب نقص في الموارد المالية للدولة، ولكن يجب على الدولة أو الحكومة عدم الاعتماد كلياً على الاقتراض، وذلك بسبب ما يترتب من عقبات في المستقبل ويجب ان تفكر بطرق تمويل أخرى.

٢-١-٣ أسباب الحصول على الدين العام:

هناك أسباب تدفع الدولة إلى الاقتراض العام، بما يتلاءم وتحقيق أهداف عامة في الاقتصاد الوطني فهي تختلف في الدول النامية عنها في الدول الأكثر تقدماً، وحسب طبيعة كل اقتصاد في الدولة. ومن هذه الأسباب ما يأتي (خلف،٢٠٠٨):

١- العجز المستمر المزمن في ميزانيات معظم الدول النامية ان لم يكن جميعها، وهو ناجم عن الزيادة الحاصلة في نفقاتها العامة على إيراداتها العامة، وإذ ان الإيرادات الذاتية لمعظم الدول النامية غير كافية لتمويل نفقاتها العامة، وقد تمخض عن ذلك عجز مستمر بالموازنة العامة.

٢- الحاجة اللازمة للاقتراض من أجل تمويل التنمية الاقتصادية داخل البلد في إقامة المشروعات الاستثمارية اللازمة لتوسيع قدرة الاقتصاد والطاقة الإنتاجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الحاجة الملحة للدين العام من اجل توفير البنية التحتية اللازمة للقيام بالنشاطات الاقتصادية وخاصة الإنتاجية، ومنها مشاريع كهرباء والماء والمرافئ والطرق والجسور والتعليم والصحة.

٤- تلجأ الحكومة إلى الدين العام في حالات الركود والكساد العام حيث يقل النشاط الاقتصادي والإنتاجي وتقوم الدولة في استخدام هذا القرض من اجل التوسع في الإنفاق من اجل زيادة دفع النشاط الاقتصادي.

٥- كما يمكن ان تلجأ الحكومة للدين العام في حالة وجود قوة شرائية تتمثل بوجود طلب كلي يفوق العرض الكلي، هذا يتم من خلال الاقتراض الداخلي لتخفيض أو تخفيف العرض النقدي وتقليل الطلب النقدي وخاصة في حالة وجود ارتفاع عام في الأسعار والتضخم في الاقتصاد الوطني من اجل الحد منه.

٦- حجم انتشار ظاهرة تهريب رؤوس الأموال، ويمكن تعريفة هروب رؤوس الأموال بانه القيمة الإجمالية لمجموع التدفقات النقدية من الاقتصاد الوطني للخارج سواء الاستثمارات أم في شراء السندات والأسهم وأذونات الخزينة والعقارات الحقيقية.

٧-عدم توجيه الدين العام الممنوح نحو القطاعات والمشاريع الإنتاجية الكبيرة والتي تتصف بأنها كبيرة العائد على الاقتصاد الوطني.

٢-١-٤ أهمية الدين العام:

تقوم الحكومة بالاقتراض لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة أو لزيادة نفقاتها من ثم زيادة نشاطاتها الاقتصادية، أو لتمويل مشاريع التنمية العملاقة، ولكن يجب أن تكون هناك أهمية لهذا الدين ويجب على الدولة ان تراعي هذا الاقتراض لتحقيق فوائد منها (الخطيب وشامية، ٢٠٠٣).

١- محاربة الظواهر الاقتصادية السيئة في الاقتصاد الحديث، مثل التضخم النقدي، وذلك بامتصاص الكتلة النقدية الإضافية التي تزيد من الطلب وترفع الأسعار.

٢- محاول القضاء على البطالة ورفع مستوى الدخل لذوات الدخل المحدود في المجتمع.

٣- التحقيق في التوازن الاقتصادي، من خلال الإنفاق العام بشكل صحيح، أي من خلال زيادة في النفقات العامة، وتأثيرها في الطلب الفعلي، وفي مستوى التشغيل أو مستوى الدخل القومي، وفي ضوء هذه النفقات التي يمولها هذا القرض، والتي يجب ان تكون نفقات استهلاكية أو نفقات استثمارية تسهم في تكوين رأس المال الوطني وزيادة في القدرة الإنتاجية في الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- يجب تحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع عادل للأعباء المالية بين طبقات المجتمع الواحد، ويجب أن يكون عن طريق مشاريع مثمرة ومنتجة ومعمرة في الأجل الطويل.

٥- إن الدين العام يكمل الادخار المحلي ويزود البلد المقترض بنقد أجنبي مهم أو نادر، وإن اقترانه بموارد الادخار المحلي يمكن ان يحول أكبر حجم للاستثمارات وتفعيل موارد البلد المتاحة.

٢-١-٥ العوامل المؤثرة على الدين العام:

إن من أبرز العوامل المؤثرة التي تعتمد عليها الحكومات عندما ترغب بالاقتراض للحصول على الدين داخلياً كان أو خارجياً (البطريق وآخرون، ٢٠٠٠) ما يأتي:-

حجم المدخرات الخاصة: وتعد من أهم العوامل المؤثرة في قدرة الحكومة في الحصول على القروض، فزيادة حجم المدخرات ترفع من ثقة المقرض للحكومة، وذلك بافتراض ثبات العوامل المؤثرة الأخرى، ويعتمد حجم المدخرات الخاصة على حجم الدخل القومي لدى الدولة ، وإنها ترتبط بعلاقة طردية.

مصادر الاقتراض المتاحة: هناك بعض الدول قد تواجه صعوبات كبيرة في توفير ما تحتاجه من القروض الخارجية والداخلية، وقد ظهر ذلك جلياً عندما تعرضت العديد من الدول النامية إلى مصاعب كبيرة في خدمة ديونها، مما جعل مصادر الاقتراض المختلفة ، تتحفظ في مجال الإقراض لهذه الدول.

درجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي: يجب ان يتوفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وهو من أهم العوامل المؤثرة التي تحددها الحكومة في الحصول على الاقتراض، وإن أهمية هذا العامل تزداد في حالة الاقتراض الخارجي، وهذا يولد انطباعاً سلبياً لدى الجهات المقرضة، وإن عدم استقرار هذه الأصعدة قد يؤدي إلى ارتفاع في معدل عرض النقد لدى الدولة، وبالتالي فإن معدل الفائدة المدفوع لن يكون كافياً لتعويض الانخفاض الحاصل في القيمة الحقيقية للقرض.

قدرة الدولة على خدمة ديونها: تعد خدمة الدين العام في الفائدة السنوية على المبالغ المقترضة فضلاً عن الأقساط التي ينبغي أن تسدد في وقتها المحدد من (الفوائد+ الأقساط) السنوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات السياسية بين الدولة والعالم الخارجي: ان دور العلاقات السياسية بين الدولة والعالم الخارجية له أهمية كبيرة في تحديد قدرتها على الحصول على القرض الخارجي، وبالتالي فان قوة العلاقات الخارجية بين الدولة والعالم الخارجي تمكن الحكومة الحصول على القرض وأيضاً تمكنها على الاكتتاب لفترة سداد الدين وأسعار الفائدة، وتعطيها ميزة تفضيلية لصادراتها.

٢-١-٦ النظريات التي تطرقت إلى الدين العام ومدى استدامته:

أ- نظرية الفكر الكلاسيكي:

عارض معظم التقليديين فكرة الدين العام لإيمانهم بأن دور الحكومة يقتصر على الدفاع والأمن والعدالة فقط، بالتالي لا يجب أن لا تدير الدولة أو الحكومة النشاط الاقتصادي، وإنما يجب أن تسمح للقطاع الخاص لإدارة النشاط الاقتصادي، وانطلاقاً من ذلك الأمر لا يوجد حاجة لقيام الحكومة أو الدولة للاقتراض، ونادت هذه الفئة بضرورة تحقيق التوازن بشكل تلقائي في الاقتصاد، أي أن كل عرض يخلق طلباً مساوياً له، وعارضوا كذلك تدخل الحكومة أو الدولة في ميكانيكية نظام الأسعار التي تحدد عندهم من خلال الية السوق، فيما يخص وسائل جمع الإيرادات العامة فان الأفضل عند التقليديين هي الضرائب العامة والخاصة التي تفرض منها على الاستهلاك بدلاً من الضرائب التي تفرض على الادخار، لأنها لا تحد من قدرة المجتمع على الاستثمار والإنتاج (يونس وآخرون،٢٠٠٢).

ب- نظرية الفكر النيوكلاسيكي:

أكد النيوكلاسيكيون على فكرة التوازن العام، إذ اتفقوا مع التقليديين على أن الضريبة هي الوسيلة الوحيدة لتمويل الدين، الا انهم انتقدوهم في استنادهم لقيد الميزانية في تعريفهم لاستدامة الدين العام، لذلك استخدموا في التواصل مفهوم الاستدامة أو نموذج التداخل ما بين الاجيال أو الجيل اللاحق ونموذج التوازن العام، وتوصلوا إلى ان استدامة الدين العام تعني في الأجل القصير أن يتحقق التوازن المؤقت في سلوك الأفراد والمنشآت وسلوك الحكومة، عندما تكون الإنتاجية الحدية للمجتمع قادرة على سداد أعباء الدين بشكل تتساوى فيه معدلات الضرائب الشرط الضروري لتحقيق التوازن الديناميكي، من خلال تحديد القيمة الحرجة لرصيد الدين (حسين،٢٠٠٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج-النظرية الكنزية:

عارض كينز الفكر التقليدي المؤمن بالتوازن التلقائي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد، وأكد أنه يمكن التوازن عند أي مستوى مما يتطلب تدخل الدولة من خلال سياستها المالية والنقدية للتأثير في الطلب الفعال من خلال الإنفاق الحكومي، الذي يعني ضرورة استخدام القروض العامة في تمويل النفقات العامة لتنفيذ السياسات المالية، ويؤكد الفكر الكينزي على أهمية دور الحكومة أو الدولة في النشاط الاقتصادي، بسبب عدم قدرة الاقتصاد الخاص وحده في الوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي عند المستوى الأمثل لاستغلال الموارد الاقتصادية. من أجل تصحيح العلاقة بين الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) والإنتاج الكلي (العرض الكلي) الذي يحقق التشغيل الكامل، وتعجز آلية السوق من تحقيقيه، إذ ان الدين العام يسهم في تحقيق استقرار الدخل، كما إن القروض تعد مصدراً مهماً للإيرادات العامة وذلك لزيادة الإنفاق العام(الهزايمة،٢٠١٥).

٢-١-٧ أنواع الدين العام:

يصنف الدين العام إلى نوعين أساسيين، وهما الدين الداخلي و الدين الخارجي، وإن لكل نوع من هذه الأنواع إيجابيات وسلبيات، على الحكومة التي ترغب بالاقتراض والمفاضلة في ما بينهما اختيار الأفضل لها وفيما يأتي توضيح هذين النوعين:

٢-١-٧-١ الدين الداخلي:

ويعرف الدين الداخلي بأنه الاقتراض من أشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل الدولة، بصرف النظر عن جنسياتهم، وهو إجمالي الديون الداخلية القائمة في ذمة الدولة والمؤسسات والهيئات العامة اتجاه الاقتصاد القومي أو الوطني، عندما تقترض الدولة داخلياً وتطرح سندات القروض في الداخل بعملتها المحلية ويكتتب به من قبل من قبل المسؤولين في الدولة سواء كانوا أفراداً أم جهات أم وحدات اقتصادية أخرى (الشمري،٢٠١٥).

وان الدين الداخلي يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني سواء كان رأسمالياً أو اشتراكياً أو مختلطاً، ويوفر العوامل الاقتصادية المهمة مع وجود خيارات بديلة للمصرفيين لتخصيص مدخراتهم ،وهو جزء أساسي من الضمانات المستخدمة في الاسواق المالية والإنفاق العام، وعلى هذا الأساس يلعب دوراً مهماً تستفيد منه السياسة النقدية (Adofu,2009).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف الدين الداخلي أيضاً: بانه القرض الذي تتمتع الدولة بحرية في وضع الشروط والقوانين الخاصة به وهي أيضاً من تحدد مستوى أو مقدار الفائدة المستحصلة من هذا القرض والمدة التي يمكن السداد بها لهذا القرض(عثمان، ٢٠٠٣).

ويعرف أيضاً بأنه الأداة التي تصدرها الحكومة الاتحادية والمقومة بالعملة المحلية، ويمكن أيضاً إصدار أدوات الدين الداخلي لكنها محدودة في قدراتها على إصدار تلك التي تتكون منها تلك الوثيقة في الخزانة العامة (Adofu & Abula,2010).

٢-١-٧-٢ أنواع القروض الداخلية:

أ- القرض الداخلي الحقيقي:

وهي المبالغ المالية أو الموارد الحقيقية التي تحصل عليها الدولة من أشخاص معنيين أو طبيعيين وبذلك يتم خفض القوة الشرائية لدى المجتمع أو الأفراد، وقد يكون هذا الدين قصير الأجل، مثل تسهيلات أو أذونات الخزينة العامة في الدولة، أو طويلة الأجل، مثل السندات العامة للتنمية، لأنه يعالج الكثير من المشكلات الحاصلة في الإنفاق لتقوم الدولة به ليس فقط لسد العجز الحاصل في موازنة الدولة العامة، ولكن لحل المشكلات الحاصلة في الاقتصاد الوطني(عثمان،٢٠٠٣) .

ب- القرض الداخلي الزائف:

تقوم الحكومة بالترتيب لخلق قوة شرائية داخل المجتمع فهو دين داخلي تقوم الحكومة فيه بالاقتراض من (البنك المركزي والبنوك التجارية الداخلية لديها)،وهو ما يمثل الزيادة في عرض النقد الموجودة في المجتمع، وهذا ما يسمى بالقرض الزائف، يمكن ان ينجح مثل هكذا قرض، إذا قامت الحكومة بفرض معدل فائدة تنافسي للسوق لكي يستطيع المودعون أو المدخرون للاكتتاب في سندات القروض، لاستحصال فائض في من المدخرات الوطنية الموجودة داخل الدولة في حال النقص الحاصل في الاستثمار الخاص، وبيان قدرة الحكومة للحفاظ على الاقتصاد الوطني والتوازن الداخلي (الخطيب وشامية، ٢٠٠٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- القرض الداخلي الاختياري:

وهو في الأصل الدين الداخلي الاختياري ،أن يكون اختيارياً وتترك الحكومة للأفراد أو الهيئات الحرية في الاكتتاب دون الضغط على أحد ،فيكون الدافع للاكتتاب هو أن تكون العملية مجزية مادياً من سعر الفائدة المدفوع للمقرض أو كافل الدولة عند استحقاق ديونه، أو إعفاء المكتتب من الضرائب الدخل المباشر أو التركات، وكما إن عملية تبديل الدين أو القرض الداخلي تترك بحرية للمكتتب، وان يختار بين ان يأخذ قيمة سنداته في نهاية السنة ،إذا كان القرض الداخلي قصير الأجل أو الدخول بسنداته في القرض الجديد واستبدال سنداته بسندات الدين الداخلي جديد (الخوالدة،٢٠١٥).

د- القرض الداخلي الإجباري:

عندما تخشى الحكومة عدم إقدام مواطنيها أو الهيئات الحكومية على الاكتتاب. فقد تلجأ الحكومة إلى هذا الطريقة الاستثنائية في الأوقات التي تعقب الحروب، أو لمقاومة الإنفاق العام، وإن القروض الإجبارية تتم نتيجة لضعف الثقة بالدولة في الوقت التي تكون الحكومة بحاجة ماسة للأموال أو لتحقيق الأموال الاقتصادية لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة، ومن أجل التحقيق في الاستقرار النقدي، وهذا القرض يشبه الضريبة لكونه إلزامياً لكنه في الغالب يعود مع الفوائد المستحصلة من القرض، إلا ان الضريبة تختلف عن القرض الإجباري (مصطفى،١٩٩٩).

يرى الباحث أن هذا النوع من القروض يساعد على امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى أفراد المجتمع، وذلك بهدف تقليل الإنفاق العام الزائد لدى الدولة وضبط الطلب الكلي، فعندما ينخفض الطلب الكلي تصبح الأسعار ثابتة والحد من الإنفاق العام والزيادة في الإنتاج الوطني.

٢-١-٨ الدين الخارجي:

يمثل المشكلات التي تواجهها البلدان النامية عموماً والأقل نمواً على وجه الخصوص نظراً لأبعاده السلبية على عملية التنمية في هذه البلدان وتهديد الاستقرار لنظامها المالي، إلا ان هذه الأعباء فاقت قدرة هذه البلدان على تحملها، ويتضمن هذا الدين الخارجي كلاً من أقساط القرض والفوائد الجارية عليه(نجادات،٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الشمري (٢٠١٥) بأن الدين الخارجي عبارة عن مجموعة الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة أو الدولة والتزمت الوفاء بها تجاه الدائنين الموجودين خارج الدولة ومن هذه الالتزامات، قروض البنوك الأجنبية للحكومة من تسديد الفوائد والأقساط حسب العقد المكتتب بينهما.

وتكمن أهمية الدين الخارجي بأن المبالغ التي تلتزم بها أحد الوحدات العامة في الدولة لغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز الحاصل في موازنتها مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين مع شروط إنشاء هذا الدين (الهزايمة،٢٠١٥). كما إن المبلغ المقترض والقابل للسداد بالعملة الأجنبية، سلع أو خدمات، ويتكون الدين الخارجي من ديون طويلة الأجل تنقسم إلى الدين العام والدين العام المضمون فضلاً عن الدين الخاص غير المضمون، كما يتكون من الديون التجارية الطويلة والقصيرة الأجل وقروض صندوق النقد الدولي.(World Bank,2007)

٢-١-٨-١ أسباب الدين الخارجي:

إذ يمكن للدولة أن تقترض من الحكومات الأجنبية، ومن مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، وقد تلجأ الدولة للاقتراض لأسباب عديدة، وإن هذه الأموال التي تقترضها الدولة تكون في الأساس لمواجهة الأحوال الطارئة لتحقيق أهداف مختلفة، وذلك عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة (البطاني،٢٠١١). ومن أسباب الدين الخارجي ما يأتي:-

١- احتياجات الدولة أو الحكومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة.

٢- شحة الموارد المتاحة.

٣- العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري، وكذلك العجز في ميزان المدفوعات.

٤- ضعف دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.

٥- ضعف حجم التدفقات الاستثمارية الدولية والإقليمية.

٦- ينتج الدين الخارجي بسبب السياسات النقدية الخاطئة للحكومة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-٨-٢ وسائل خفض الدين العام الخارجي:

يمكن خفض الدين العام الخارجي لدى الدولة عن طريق الأدوات الآتية:-

١- عملية إعادة شراء الديون: وتعني ان تقوم الحكومة المدينة بشراء جزء من دينها الخارجي بسعر خصم معين من خلال وسطاء في السوق الثانوية أو بدونهم، وعادة ما تكون احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية أو المنح الخارجية هي أهم مصادر إعادة الشراء، وتتم عملية البيع والشراء عن طريق نادي باريس أو نادي لندن(الآسكوا،٢٠٠٥).

٢- مبادلة الدين بأصول محلية: يمكن مبادلة الدين بما يسمح للدائنين بمبادلة قروضهم باستثمارات رأسمالية، وتتعدد أشكال مبادلة الدين الخارجي، فقد تكون بدل الأسهم أو الإصدارات أو العملات المحلية(بلدكويل،١٩٨٨).

٣- شطب الدين: تتكون فكرة إلغاء الديون، في ان جانباً من الديون استعمل في تمويل المشاريع الخاسرة، ولذلك يجب تقاسمها بين المدين والدائن، وكذلك إلغاء القروض التي استخدمت في مشاريع اقتصادية تنموية وتعرضت لبعض الظواهر الكارثية كالزلازل مثلاً(صيام،١٩٩٦).

٤-الاستبدال بالسندات: ويجب أن يكون هذا الأسلوب في استبدال الدين الخارجي القائم بسندات جديدة وبخصم أما على شكل تخفيض نسبة من القيمة الاسمية للدين الخارجي القائم محرراً بسند جديد، أو لتخفيض الفائدة على السند الجديد(كلارك وكالبتر،١٩٩٢).

٢-١-٨-٣ الآثار السلبية للدين العام الخارجي:

تساعد الديون الخارجية على إعادة توزيع الموارد الاقتصادية، بحيث يتم زيادة الاستثمار والإنتاج، وذلك عن طريق زيادة الاستيراد وزيادة التكوين الرأسمالي، ولكن أيضاً هناك اثر سلبي للدين العام الخارجي منها (الهزايمة،٢٠١٥).

١- التأثير السلبي في أسعار صرف العملة المحلية لدى الدولة: إذ إن قيمة عملة الدولة المحلية تنخفض بالنسبة للعملات الأجنبية عند حلول أجل التسديد، إذا لم يتحقق الفوائض المطلوبة من القرض لسداد الدين والفوائد المستحقة عليه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- يتطلب الدين الخارجي : تحقيق مشاريع استثمارية تدر فوائض لتسديد المبالغ والفوائد المستحقة مستقبلاً، وفي هذا المجال لا بد من الاستناد إلى معايير الجدوى الاقتصادية والأولوية في اختيار المشاريع الممولة بالقروض الأجنبية من أجل التمكن من سداد هذه القروض في المستقبل.

٣- الإنقاص من الثروة القومية: فالفوائد المترتبة على هذا القرض تعد عبئاً ينقص من الثروة القومية، وبالتالي تخفيض الموارد المتاحة التي كان من الممكن توجيهها نحو تكوين المدخرات.

٢-١-٩ تطور الدين العام ومؤشراته للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥):

تبين لنا الأرقام في جدول رقم (١) ان الدين العام في الأردن وصل عام (١٩٩٠) إلى (٧٠٩٦,٢)، مليون دينار، وهذا ناتج عن آثار حرب الخليج الأولى، وما ترتب عليها من أعباء على الاقتصاد الحكومي، ثم بدأت المديونية بالتناقص حتى وصلت في عام (١٩٩٥)، إلى (٥٤٣٢) مليون دينار نتيجة اتخاذ الحكومة سياسات رفع الدعم عن بعض السلع والاعتماد على الموارد الذاتية تنفيذاً سياسات البنك الدولي وصولاً إلى عام (١٩٩٦)، إذ بدأت المديونية بالتزايد، وقد بلغت في ذلك العام إلى (٥٧١٧,٤) مليون دينار، ثم بدأت بشكل مضطر بالزيادة حتى وصلت عام (١٩٩٨) إلى (٦٢٨٦,٨) وعام (١٩٩٩) إلى (٦٥٢٣,٩)، وهذا ناتج عن زيادة أعباء الموازنة مما أدى بالحكومة الأردنية إلى التوجه إلى الاستدانة لتغطية النفقات العامة للدولة، ثم انخفضت قليلاً عام (٢٠٠١)، حتى وصلت إلى (٦١٢١,٥)، ثم عادت للارتفاع عام (٢٠٠٢) و(٢٠٠٣)، إذ بلغت (٦٦٨٥,٣٥) و(٧٠٩٥,٥١) على التوالي، وهذا ناتج عن حرب الخليج الثانية، وما رافقها من أعباء على الاقتصاد الوطني من نزوح العراقيين إلى الأردن وارتفاع أسعار النفط العالمي، وأثر ذلك على التجارة البينية بين الأردن والعراق الذي يعد بوابة من البوابات الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى الزيادة في العجز في الموازنة العامة، الأمر الذي أدى إلى تزايد مضطر في المديونية واللجوء إلى الدين الداخلي والخارجي لتغطية العجز في موازنة الدولة وسداد الدين، إذ بلغ الدين العام عام (٢٠٠٤) و (٢٠٠٥)، (٧١٨٢,٣٦) و (٧٤٩٣,٧) مليون دينار على التوالي، ثم بدأت أرقام المديونية بعد ذلك بالتزايد عام (٢٠٠٦)، (٢٠٠٧)، (٢٠٠٨) حتى وصلت في (٢٠٠٨) إلى (٨٥٥١,٢)، مليون دينار نتيجة الأزمة المالية العالمية وتزايد المديونية بشكل مضطر، حتى بلغت عام (٢٠٠٩) وعام (٢٠١٠)، (٩٧١٦) و(١١٢٤٦,٨) مليون دينار على التوالي، ثم جاءت الأزمة السورية عام (٢٠١١)، مما زاد الأعباء على الاقتصاد الوطني نتيجة لنزوح الأخوة السوريين،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما شكل استنزافاً للموارد الوطنية وانعكس ذلك على زيادة العجز في الموازنة العامة، وتزايد الأسعار وارتفاع في كلفة الفاتورة النفطية نتيجة انقطاع الغاز المصري، إذ ارتفعت المديونية عام (٢٠١١) و(٢٠١٢) إلى (١٢٣٦٨,٨) و(١٦٦٣١,٨) مليون دينار على التوالي حتى جاء عام (٢٠١٣)، ارتفعت المديونية إلى (١٩٢٣٠) مليون دينار أي ما نسبته (٨٢%)، حتى ارتفعت عام (٢٠١٤) وعام (٢٠١٥) إلى (٢٢٦٥١، ٢٤٨٧٦)، مما شكل ما نسبته (٨٥%) من الناتج المحلي الإجمالي (البنك المركزي الأردني، نشرات مختلفة ١٩٩٠-٢٠١٥).

جدول رقم (١) تطور الدين العام في الأردن(بالمليون/الدينار) للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥)

السنة	الدين العام	السنة	الدين العام
1990	7095.2	2003	7095.51
1991	6020.3	2004	7182.36
1992	5419.1	2005	7493.7
1993	5373.4	2006	7349.67
1994	552.1	2007	8199.64
1995	5432	2008	8551.2
1996	5717.4	2009	9716
1997	5803.2	2010	11246.8
1998	6286.8	2011	12368.8
1999	6523.9	2012	16631.8
2000	6246.5	2013	19230
2001	6121.5	2014	22651
2002	6685.35	2015	24876

المصدر: البنك المركزي الأردني، نشرات مختلفة.

تبين من جدول رقم (١) أن الدين العام اظهر علاقة مع الزمن للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥)، إذ وصل إلى الانخفاض عام (١٩٩٣) إلى (٥٣٧٣,٤) مليون دينار، ثم عاد للارتفاع بشكل متزايد للفترة (١٩٩٤- ١٩٩٩)، حتى وصل عام (١٩٩٩) إلى (٦٥٢٣,٩) مليون دينار، ثم انخفض عام (٢٠٠٠- ٢٠٠١) ثم عاد وارتفع للفترة (٢٠٠٢- ٢٠٠٣) حيث اظهر علاقة ايجابية مع الزمن، حتى وصل عام (٢٠١٥) إلى (٢٤٨٧٦) مليون دينار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-١٠ تطور أعباء الدين العام الداخلي في الأردني للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥):

من خلال الجدول رقم (٢) تبين أن الدين العام الداخلي بلغ عام (١٩٩٠) (١٠٣٧,٦٠) مليون دينار، ويعود ذلك إلى آثار حرب الخليج الأولى على الاقتصاد الأردني لتغطية العجز في الموازنة العامة، وكذلك استخدم الدين العام الداخلي للزيادة في الإنفاق العام، نتيجة ارتفاع الأسعار، ثم ارتفع عام (١٩٩١) إلى (١٠٦١,٧٠) مليون دينار، ثم انخفض قليلاً عام (١٩٩٢) إلى (١٩٤١,٥٠) مليون دينار، ثم ارتفع عام (١٩٩٣) وعام (١٩٩٤) إلى (١١٤٣,٨٠) و(١١٨١,٣٠) مليون دينار، ثم انخفض قليلاً عام (١٩٩٥) إلى (٩٦٦,١٠) مليون دينار، ويعود هذا الانخفاض إلى التوجه إلى الدين الخارجي للتخفيف من آثار المزاحمة للقطاع الخاص، ثم عاد للارتفاع عام (١٩٩٦)، حتى وصل إلى (٩٩٤,٦٠) مليون دينار، ثم انخفض قليلاً عام (١٩٩٧)، حيث وصل إلى (٩١٤,٢٠) مليون دينار، ثم بدأ بالتزايد بشكل متتابع إلى أن وصل عام (٢٠٠٠) إلى (١٢٠٣,٠٠) مليون دينار، ثم عاد للانخفاض قليلاً عام (٢٠٠١) إلى (١١٥١,٧٠) مليون دينار، ثم عاد للارتفاع بشكل متتابع منذ عام (٢٠٠٠) حتى وصل عام(٢٠١٥) إلى (١٥٤٨٦) مقابل ذلك انخفاض بشكل ملحوظ بالدين الخارجي، وهذا يعود إلى اعتماد الحكومة على الدين الداخلي لتغطية مستلزمات الإنفاق العام في عجز الموازنة، للتقليل من الآثار السلبية لسداد الدين الخارجي، وفوائده بالعملات الصعبة، ولكن ارتفاع الدين الداخلي بهذا الشكل، له آثار سلبية على القطاع الخاص (أثر المزاحمة) على الاقتراض (البنك المركزي الأردني، دائرة الإحصاءات العامة، ونشرات مختلفة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢) تطور الدين العام الداخلي في الأردن (بالمليون/الدينار) للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

السنة	الدين الداخلي	السنة	الدين الداخلي
1990	1037.6	2003	1703.7
1991	1061.7	2004	1833.6
1992	1041.5	2005	2437.1
1993	1143.8	2006	2163.17
1994	1181.3	2007	2946.35
1995	966.1	2008	4911
1996	994.6	2009	5847
1997	914.2	2010	6576
1998	1277	2011	7882
1999	1337.7	2012	11699.4
2000	1203	2013	11995.5
2001	1151.7	2014	14621
2002	1334.9	2015	15486

المصدر: البنك المركزي الأردني، نشرات مختلفة.

تبين من خلال الجدول رقم (٢) أن الدين العام الداخلي أظهر علاقة غير مستقرة بين الطردية السلبية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٠)، ثم اظهرت علاقة ايجابية متزايدة مع الزمن للفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٥) حتى وصل عام (٢٠١٥) إلى (١٥٤٨٦) مليون دينار.

٢-١-١١ تطور الدين العام الخارجي في الأردن للفترة(١٩٩٠- ٢٠١٥):

من خلال الجدول رقم (٣) نجد أن رصيد الدين العام الخارجي، قد شهد بعض التقلبات خلال فترة الدراسة، إذ بلغ عام (١٩٩٠) (٦٠٥٨,٦٠) مليون دينار، ثم بدأ بالانخفاض للأعوام(١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٣)، حتى بلغ (٤٩٥٨,٦٠، ٤٥٧٧,٦٠، ٤٢٢٩,٦٠) مليون دينار على التوالي، ثم شهد زيادة طفيفة عام (١٩٩٥)، حتى بلغ (٤٤٦٥,٩) مليون دينار، ويعزى ذلك إلى ارتفاع إلى تمكين الحكومة من متابعة عملية التصحيح الاقتصادي لإعادة الهيكلة الاقتصادية في مختلف الأنشطة، ثم تولى الارتفاع الدين العام الخارجي إلى أن وصل عام (١٩٩٩) إلى(٥١٨٦,٢٠) وسبب هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع سعر صرف الين الياباني في الأسواق الدولية، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الديون اليابانية المقومة بالدينار الأردني، وكذلك زيادة حجم السحوبات من القروض الخارجية التي تقدمها بعض المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي، في عام (٢٠٠٠) انخفض الرصيد القائم للدين الخارجي ليصبح (٥٠٤٣,٥٠) مليون دينار، والسبب يعود إلى انخفاض أسعار الصرف للعملات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للدول الدائنة، فضلاً عن ارتفاع نسبة تسديد القروض، وكذلك شراء (مبادلة) الديون الخارجية أو شطب بعض الديون، ثم عاد رصيد الدين الخارجي بالارتفاع عام (٢٠٠٣) و (٢٠٠٤) إلى (٥٣٩١,٨١) و (٥٣٤٨,٧٦) مليون دينار وعلى التوالي، في حين تراجع عام (٢٠٠٥) إلى (٥٠٥٦,٦٠) مليون دينار، ثم عاد إلى الارتفاع عام (٢٠٠٦) إلى (٥١٨٦,٥٠) مليون دينار، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الرئيسة للدول الدائنة مقابل الدولار الأمريكي، وبالتالي مقابل الدينار الأردني، ثم ارتفعت عام (٢٠٠٧) إلى (٥٢٥٣,٢٩) مليون دينار، ثم انخفضت عام (٢٠٠٨) إلى (٣٦٤٠,٢) مليون دينار، ثم عاد الارتفاع عام(٢٠٠٩) إلى (٣٨٦٩,٠٠) مليون دينار، ثم عاد للارتفاع عام (٢٠١٠) إلى (٤٦٧٠,٨٠) مليون دينار، ثم انخفض عام (٢٠١١) إلى (٤٤٨٦,٨٠) مليون دينار، ثم عاد للارتفاع عام (٢٠١٢) وعام (٢٠١٣) إلى (٤٩٣٢,٤٠، ٧٢٣٤,٥٠) مليون دينار، ثم عاد للارتفاع عام (٢٠١٤) وعام (٢٠١٥) إلى(٨٠٣٠,١، ٩٣٩٠,٥) مليون دينار على التوالي، وهذا يعود إلى تمويل الحكومة خسائر شركة الكهرباء الأردنية وسداد الديون المكفولة من الحكومة وأعباء نزوح السوريين إلى الأردن، وما شكل من ضغط على الاقتصاد الوطني (البنك المركزي الأردني، ونشرات مختلفة).

جدول رقم (٣) تطور الدين الخارجي في الأردن(بالمليون/الدينار) للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥)

السنة	الدين الخارجي	السنة	الدين الخارجي
1990	6058.6	2003	5391.81
1991	4958.6	2004	5348.76
1992	4577.6	2005	5056.6
1993	4229.6	2006	5186.5
1994	4338.8	2007	5253.29
1995	4465.9	2008	3640.2
1996	4722.8	2009	3869
1997	4889	2010	4670.8
1998	5009.8	2011	4486.8
1999	5186.2	2012	4932.4
2000	5043.5	2013	7234.5
2001	4969.8	2014	8030.1
2002	5350.45	2015	9390.5

المصدر: البنك المركزي الأردني، نشرات مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من خلال جدول رقم (٣) أن الدين العام الخارجي قد أظهر تذبذبات خلال فترة الدراسة، إذ أظهرت علاقة سلبية مع الزمن للفترة (٢٠٠٠ -٢٠٠١)، ثم تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض حتى عام (٢٠١١)، ثم علاقة طردية خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠١٣)، حيث وصل عام (٢٠١٥) إلى (٩٣٩٠,٥) مليون دينار مظهراً تزايداً غير مسبوق خلال فترة الدراسة.

٢-٢ المبحث الثاني: الإنفاق العام

٢-٢-١ المقدمة:

تمول الدولة نفقاتها العامة من الإيرادات التي تحصل عليها من مصادرها المختلفة، مما يبرر حصول الحكومة على الإيرادات، أو بمعنى آخر ان الدولة تحصل على إيراداتها العامة بقصد تمويل النفقات العامة من أجل إشباع الحاجات العامة، إذ يعد الإنفاق العام أداة مهمة لإشباع تلك الرغبات أو الحاجات، ولم يعد الإنفاق العام مقصوراً فقط على تيسير المرافق العامة التقليدية، وإنما أصبح وسيلة للحكومة لتدخلها في مختلف جوانب المجتمع التي تهدف للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والتوازن الذي تسعى كل الدول للوصول إليه من اجل إشباع راغبات مجتمعها(داغر وعلي،٢٠١٠).

ارتبط موضوع الإنفاق العام تاريخياً وفكرياً بسلطة القوة، منذ نشأة الدولة القومية عام ١٦٤٨، وحضي بالقدر ذاته في تاريخنا المعاصر نظراً لدخوله طرفاً أساسياً في التنميط الجديد للدولة في ظل الليبرالية الجديدة، فان الدول النامية التي أولت الإنفاق العام قدراً مهماً في سياستها الاقتصادية في إطار بناء التنمية التي استوجبتها ظروف الاستقلال لما بعد الحرب العالمية الثانية، واتساقاً مع الأهداف المعلنة، نلاحظ تزايد حجم الإنفاق في الدول النامية، وهذه الزيادة كانت لظروف طبيعية مثل زيادة السكان لتوفير سلع وخدمات، أو قد تكون الزيادة في الإنفاق بظروف غير طبيعة مثل الزلازل والفيضانات وغيرها(كاظم،٢٠٠٥).

يعد الإنفاق العام هو المتغير الرئيس الذي يعبر عن ممارسة الدولة لدورها في الاقتصاد لتحقيق مهمة التطور الاقتصادي ولاسيما في الدول النامية، فإن الإنفاق العام يسهم في تحديد مدى نجاح الدولة في توظيف الإمكانات المادية، ودورها في التطور الاقتصادي داخل البلد ونهوض به من دولة نامية إلى دول متقدمة(الشامي،٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-٢ مفهوم الإنفاق العامة:

ارتبط مفهوم الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي بتطور دور الدولة وإسهامها في النشاط الاقتصادي، فقد تطور الإنفاق العام وتطور مفهومه من دولة حارسة إلى دولة متدخلة في الاقتصاد:-

الإنفاق العام عدة تعريفات: فقد عرفه "ادم سميث" بأن آلية السوق التي تتميز بتلقائية التوازن عن طريق ما يسمى باليد الخفية دون حاجة لتدخل الدولة لتصحيح الاختلال في النشاط الاقتصادي، مع تدخل الدولة فقط بتهيئة الظروف المناسبة للنشاط الاقتصاد، وذلك بتوفير الأمن وحماية الحدود وتحقيق العدالة الاجتماعية(عبد العظيم،٢٠٠٧).

ونتيجة أزمة الكساد العالمي سنة ١٩٢٩م، فقد عجز الفكر التقليدي عن إيجاد حل لها، وعدم ثبوت صحة التوازن التلقائي عند ادم سميث التي جاء بها، ظهر كينز ليقول ان آلية السوق تتميز بالعديد من الإخفاقات في إدارة النشاط الاقتصادي، ومتمثلة في عدم التخصيص الأمثل للموارد المتاحة وعدم توزيع الدخول بشكل عادل والآثار الخارجية السلبية (البياتي،٢٠٠٨).

ويرى ناشور (٢٠١٢)، أنها عبارة عن مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة قد تكون سنة بهدف إشباع المجتمع داخل الدولة من السلع والخدمات، أو إنه مجموعة المبالغ النقدية الذي يخرج من الذمة المالية إلى السلطة التنفيذية بقصد إشباع الحاجات.

تعتمد الدولة في تحديد موازنتها العامة على قواعد مهمة ورئيسة حسب الأولويات اي انها تحدد حجم نفقاتها العامة التي تحتاج اليها ثم تقوم بالبحث عن الإيرادات المختلفة الآتية من الضرائب والرسوم والمصادر الأخرى، وأن هذه المبالغ المالية تصرف عن طريق الدولة لسد الحاجات والرغبات العامة، لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي(صقر وآخرون،٢٠٠٨).

ويرى الباحث أن الدولة يجب أن تزيد من حجم الإنفاق لديها من أجل زيادة النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار الداخلي، مما يزيد الإنفاق العام زيادة في معدل إشباع الحاجات والسلع لدى المجتمع وتحسين أوضاعهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-٣ الأركان الرئيسة للإنفاق العام:

ويقصد به الأركان الرئيسية للإنفاق العام التي تؤدي إلى زيادة قيم النفقات العامة، وهي ناتجة عن زيادة حجم الحاجات العامة التي تقوم على إشباعها، وعن زيادة عدد الأفراد الذين يستفيدون من النفقات العامة (ناشد،٢٠٠٦).

١- النفقة العامة عبارة عن مبالغ نقدية: تكون النفقة العامة التي تنفقها الدولة بشكل نقدي ثمناً لما تحتاجه من سلع وخدمات ومبلغاً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولى تنفيذها، أو ثمناً للمساعدات والإعانات سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية.

٢- الإنفاق يقوم به شخص عام: يعد المبالغ النقدية المنفقة في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة الا أن يصدر من شخص عام، كما يقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى الدولة أو قانون عام وهي تكون بجميع مؤسساتها والهيئات العامة والإدارية بها.

٣- هدف الإنفاق هو إشباع الحاجات العامة وتلبيتها: تكتمل مشروعية النفقات العامة عندما تهدف لتحقيق منافع عامة وإشباع الحاجات العامة، ولا تدرج ضمن النفقات العامة كل نفقة تهدف لتحقيق مصلحة خاصة بالأفراد(الهيتي والخشالي،٢٠٠٥).

٢-٢-٤ أهمية الإنفاق العام:

إن صياغة الفرضيات المتعلقة بدالة الإنفاق الحكومي والمتغيرات التفسيرية التي وضعها فاغنر (Wagner) لم تكن على درجة عالية من الوضوح، مما أدى إلى تباين آراء الاقتصاديين حول الصياغة الدقيقة لدالة الإنفاق الحكومي (Asako etal.,٢٠١٦), إذ إن هناك عوامل ومتغيرات عديدة تلعب دوراً في تحديد معدلات الإنفاق الحكومي ومنها سياسات الدولة والطلب الكلي؛ إذ يعتمد الإنفاق الحكـومي في أغلب الأحيان علـى عناصـر ثلاثـة هـي: أن يكون مبلغاً نقدياً وأن تكون الدولة هي من يصدره أو إحدى مؤسساتها، وأن يحقق إشباعاً أو نفعاً عامـاً(Mayer etal.,٢٠١٦).

إن الإنفاق الحكومي هو المحرك الفعال للنشاطات الاقتصادية كافة في الدول وذلك من خلال وجود علاقة طردية بين الحركـة الاقتصـادية وحجم الإنفاق الحكومي بمعنى أن الحركة الاقتصادية تنمو مع تزايد الإنفاق الحكومي، وتتباطأ الحركة الاقتصادية بنواحيها كافة إذا نقص الإنفاق الحكومي، إذا كان بإمكان الدولة أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقوم بالاقتراض، فلا يعد تحقيق التعادل بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية أمراً ضرورياً، وفي هذه الحالة لا يوجد ما يدعو إلى افتراض تحقيق التوازن أو التعادل بين النفقات العامة والإيرادات العامة، وبما أن سلطة إصدار النقود الجديدة تقع على عاتق الدولة فيمكن تصور قيام الدولة بتحقيق عجز مستمر في الميزانية على أن يتم تغطيته عن طريق طبع نقود جديدة (عمارة،٢٠١٥). وبإمكان أي دولة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أن تعوض العجز في الطلب الكلي في حالة انخفاض الطلب الكلي عن ذلك المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل، وكذلك فإن الدولة يمكنها أن تخفض حجم الطلب الكلي عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي في حالة الطلب الكلي عن ذلك المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل (Stockhammer&Qazizada, 2015) .

إن وجود الفرق بين المستوى الفعلي للطلب الكلي عند مستوى الدخل الذي يحقق التوظيف الكامل، وبين حجم الطلب الكلي للوصول إلى المستوى المذكور، يعني وجود فجوة، وهذه الفجوة إما أن تكون فجوة تضخمية في حالة تفوق المستوى الفعلي للطلب الكلي على المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل، أو ستكون فجوة انكماشية (Qazizada & Stockhammer, 2015)، ويمكن للفجوة أن تغلق بواسطة أي تغير في دالة الطلب الكلي ومن ضمن هذه التغيرات التغير في أذواق المستهلكين أو نتيجة لزيادة الدخل المتاح عن طريق تخفيض الضرائب الحكومية أو عن زيادة رغبة المنظمين للاستثمار(Mayer etal.,٢٠١٦).

قد توجد صعوبات تعترض عملية التحكم في الإنفاق الحكومي منها أن الإنفاق العام يمكنه أن يحل محل الإنفاق الخاص في حدود معينة، مما يترتب عليه اتجاه الطلب الخاص إلى الانخفاض في بعض الحالات التي يتجه فيها الإنفاق العام إلى التزايد، وإن تخفيض الإنفاق عن بعض الأغراض الاجتماعية قد يؤدي إلى تزايد الإنفاق الخاص على مثل هذه الأغراض(Shu-hua, Juin-jen, 2015).في حالة التضخم لا يمكن تخفيض الإنفاق الحكومي، إذ أن الحكومة تلجأ إلى زيادة الضرائب كوسيلة من والوسائل التي تعتمد لتخفيض حجم الطلب الكلي في حالة الزيادة عن ذلك المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل، فضلاً عن ذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن، باعتبار أن السلطات الحكومية تحتاج إلى الوقت من أجل تحليل الأوضاع الاقتصادية والتنبؤ بالحالات المستقبلية، ولتصميم السياسات المناسبة، أو حتى بعد موافقة السلطات التشريعية على التغيرات الضرورية في الإنفاق الحكومي(Mayer ٢٠١٦ etal.,).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-٥ آثار الإنفاق الحكومي العام على التنمية الاقتصادية:

إن إسهام الإنفاق الحكومي في الدخل القومي في معظم الدول المتقدمة والنامية أكسبه أهمية كبيرة، إذ يعد الإنفاق العام الوسيلة الأفضل والأقوى لتخفيض تباين الدخل عن طريق تقديم النفقات العامة على شكل منح نقدية، أو سلع وخدمات اجتماعية وإعانات مجانية بأقل من الكلفة. فضلاً عن أن هناك نفقات عامة قد تعود على عدد قليل من شرائح المجتمع، أو تعود منفعتها على المجتمع ككل(Seifert & Nieswand,2014). والإنفاق العام قد يكون منتجا في مجالات الإنتاج والخدمات، أما الإنفاق غير المنتج فهو الإنفاق الذي لا يؤدي إلى أي زيادة في السلع والخدمات، ولا يؤدي إلى أي تحسن في مستوى المعيشة(العيسى، ٢٠١٤).

وللإنفاق آثار على معظم المتغيرات الاقتصادية عن طريق تأثيره على القوة المادية للإنتاج، وهي تشكل المقدرة الإنتاجية للمجتمع والعوامل الاقتصادية، كما أن للإنفاق العام أثراً في مستوى التوظف عن طريق تأثيره في الطلب الفعلي، والذي يؤثر بدوره في مستوى التوظيف الكامل، فضلاً عن قيام الإنفاق العام بالتأثير على الاستهلاك القومي عن طريق تأثير الطلب الحكومي على أموال الاستهلاك وتوزيع الاستهلاك بين الفئات الاقتصادية المختلفة، إذ يؤدي إلى تغير في مستويات الاستهلاك القومي وهذه التغييرات في الاستهلاك القومي تؤثر في الاستثمار عن طريق الميل الحدي للاستهلاك (الاستهلاك المولد) الناتج عن أثر المضاعف (Seifert & Nieswand,2014). ويؤثر الإنفاق العام بدوره في المستوى العام للأسعار عندما ترفع النفقات الحكومية من مستوى الطلب الاستهلاكي أو عن طريق دعم الأسعار، أو عن طريق دخول الدولة كبائع ومشتر في السوق. فضلا عن القيام بالدور التوزيعي للدخل بين فئات المجتمع وكذلك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة(Qazizada & Stockhammer, 2015).

قدمت بعض الدراسات السابقة دعماً لرؤية الاقتصادي كينز حول الزيادة في الإنفاق العام ما يحفز النمو الاقتصادي مقابل قانون فاجنر الذي ينصُّ على أن النمو الاقتصادي هو السبب في زيادة الإنفاق الحكومي، إذ أظهرت النتائج التي توصلت إليها دراسة كل من "Ebaidalla" و "Dandan" و "AL-Zeuod" و أسماء "وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي وإجمالي الناتج المحلي وأن العلاقة السببية بينهما ذات اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والقصير، مما يؤكد على أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤثر إيجابيا على في إجمالي الناتج المحلي ,Ebaidall,2013; Dandan,2011 AL-Zeuod, 2013)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

؛ ماصمي، ٢٠١٤، المزروعي، ٢٠١٢)، وفي السياق ذاته أسفرت نتائج الدراسة التي أجرها "Sevitenyi" على الاقتصاد النيجيري إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من إجمالي الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي، مما يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي تعزز وبقوة النمو الاقتصادي في نيجيريا(Sevitenyi,2012)، وأيدت دراسة "Chimobi" وجهة النظر الكينزية في المدى القصير، إلا أنها لم تجزم بها على المدى الطويل، إذ كشفت نتائجها عن وجود علاقة سببية تمتد من الإنفاق الحكومي نحو الدخل القومي وأن الإنفاق الحكومي يلعب دورا مهماً في تحفيز النمو الاقتصادي في نيجيريا، غير أن هذه العلاقة لا يمكن تأكيدها في المدى الطويل(Chimobi,2009) وتطابقت نتائج دراسات أخرى جزئياً مع هذه النتيجة، حيث كشفت عن وجود أثر إيجابي محدود للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي، من هذه الدراسات كانت دراسة"Agbonkhese" ودراسة "Chinweoke" ودراسة "Fasanya" ودراسة"Egbetunde" ،حيث أكدوا على وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ولكنها محدودة التأثير في المدى القصير و لا يوجد دليل كاف على هذه العلاقة في المدى البعيد(Agbonkhese etal., 2014; Chinweoke etal., 2014).

٢-٢-٦ آثار الإنفاق الحكومي العام على التنمية الاجتماعية:

إن توجه الإنفاق العام نحو تنمية الموارد المادية يؤدي إلى اختلال التوازن بين رأس المال المادي ورأس المال البشري، وبناءً على ذلك يمكن القول إن الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية من أهم أساسيات التنمية، ذلك لأن الإنفاق العام يهدف إلى تنمية الموارد البشرية وبالتالي إعادة التوازن بين رأس المال المادي ورأس المال البشري. وعليه يمكن تعريف الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية بأنه ذلك الإنفاق على المفردات المتعلقة ببناء الإنسان عقلياً وجسدياً، من أجل تطوير قدرات الإنسان وجعله شخصية متطورة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وكذلك مساهمته في خلق مجتمع متطور(Seifert & Nieswand,2014).

وبهذا المعنى فإن الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية يسهم في تكملة وظائف التنمية الاقتصادية وبما يساعد في تحقيق التنمية الشاملة، وذلك أن التنمية كما هو معروف عملية شاملة متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد، ولا بد من إدراكها باعتبار أن لها شقين اقتصادياً واجتماعياً في إطار منهج تكاملي يأخذ في الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية الاقتصادية تؤدي بجانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجتماعية أخرى(Chinweoke etal., 2014)، إذ إنها تستهدف رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته على المدى البعيد، وكان ذلك بعكس التجارب التنموية القديمة التي كانت تعد التنمية مجرد قضية اقتصادية بحتة تقاس بالزيادة السريعة في نمو الدخل القومي(العيسى، ٢٠١٤).

لم تعد التجارب التنموية القديمة مقبولة في الوقت الحاضر، وذلك لأن مستلزمات الإنتاج ورأس المال وغيرها من الوسائل التي تحقق الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية من حيث رفع المستوى المعيشي للأفراد بحاجة إلى إنسان مدرب يستطيع استخدام هذه الوسائل وعدم إهدارها، وهذا ما يقوم به الإنفاق العام للخدمات الاجتماعية، فهو يقوم بإعداد القوى البشرية المدربة، ويقوم بتغيير الاتجاهات في القيم والسلوك التي تعيق جهود التنمية الاقتصادية، فضلاً عن اهتمامه بمعالجة المشكلات التي قد تترتب على التنمية الاقتصادية (Mayer etal.,٢٠١٦).

٢-٢-٧ مراحل تطور الإنفاق العام:

مع تطور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة تطورت نظرية النفقات العامة بشكل دائم ومستمر من حيث المفهوم، وتعدد الأنواع، والتقسيمات المختلفة، والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة بناءً عليها، وقد كان التقليديون حريصين على دراسة النفقات العامة في ظل المنطق الكلاسيكي الذي كان المسؤول عن تحديد النفقات اللازمة للوفاء بحاجات الدولة العامة التي كانت تقوم بإشباعها تماشياً مع المذهب الاقتصادي الحر (Qazizada & Stockhammer, 2015)، ولذلك لم يكن يوجد أي مبرر لتحصيل الإيرادات العامة من أجل التمكن من تغطية حجم النفقات العامة للعديد من مرافق الدولة، وبالتالي فإن الدولة كانت تقدس مبدأ توازن الموازنة في ظل النظرية التقليدية، ولا تسمح بتكليف الأفراد بالأعباء المالية إلا ضمن حدود ما يلزمها من النفقات لتسيير المرافق والخدمات العامة، ومع التطور في العصر كان الحديث دور الدولة في النشاط الاقتصادي القومي والحياة الاجتماعية متزايداً، مما أدى إلى زيادة أهمية الإنفاق العام في مواجهة أوجه التدخل المتعددة، فضلاً عن أن النفقات العامة أصبحت أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة(المهايني، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-٨ ظاهرة نمو الإنفاق العام وأسبابها:

تختلف الأسباب حسب نوع النمو، ويمكن التمييز بين نوعي نمو الإنفاق العام، وهما: النمو الحقيقي، والنمو الظاهري، إذ يشير النمو الحقيقي إلى أن هناك توسعاً في حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع، أو تحسين مستوى الخدمات العامة القائمة(المزروعي ،٢٠١٢)، فيكون النمو الحقيقي للإنفاق العام التعبير النقدي لتلك الزيادة في حجم الخدمات العامة ونوعيتها، أما النمو الظاهري للإنفاق العام فيشير إلى أن هناك زيادة في الأرقام النقدية للإنفاق العام دون أن يقابل تلك الزيادة الرقمية أية زيادة في حجم السلع والخدمات العامة المقدمة من الحكومة، فيكون النمو الظاهري مجرد زيادة رقمية تعبر عن زيادة ظاهرية للإنفاق العام ولا تعكس أية زيادة في حجم الخدمات العامة أو تحسين مستواها، ولكل نوع من أنواع نمو الإنفاق العام أسباب تتعلق به (Chinweoke,2014؛ المزروعي، ٢٠١٢، ماصمي، Asako etal,٢٠١٤،٢٠١٦)، وفيما يلي عرض لها:

أسباب النمو الحقيقي للإنفاق العام هي الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الخدمات العامة سواء من ناحية الكم أم الكيف وبالتالي ازدياد حجم الإنفاق العام، ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى خمس مجموعات رئيسية اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وإدارية، ومالية وسنتعرض لهذه الأسباب بشكل موجز،

الأسباب الاقتصادية، ويمكن إجمال تلك العوامل بعاملين رئيسين هما: النمو الاقتصادي وتطور دور الدولة الاقتصادي، إذ إن تحقيق النمو الاقتصادي في المجتمع يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل الحقيقي للفرد، ويترتب عليه زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية. كذلك كان لتطور دور الدولة الاقتصادي أثر كبير في زيادة حجم الإنفاق العام في معظم دول العالم،

أما الأسباب المؤسسية، فترجع هذه الأسباب إلى عوامل مؤسسية يمكن إجمالها في مجموعتين من الأسباب هما: أسباب مؤسسية داخلية، وأسباب مؤسسية خارجية، إذ تعود الأسباب الداخلية بصورة رئيسة إلى تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات، وترتب على ذلك التطور انتشار الكثير من المبادئ الديمقراطية التي أدت إلى اختلاف نظرة المواطنين إلى الخدمات العامة باعتبارها حقاً من حقوقهم، وواجباً من واجبات الحكومة.

فضلاً عن ما سبق نجد أن انتشار الأحزاب السياسية التي تتنافس على السلطة في بعض المجتمعات قد يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام، وهناك سبب آخر يرتبط بمستوى أخلاقيات المسؤولين في الحكومة يؤثر على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حجم الإنفاق العام، إذ كلما انتشرت بين القائمين صفات الرشوة، واستغلال مراكز السلطة للأموال العامة تزداد تكاليف الخدمات العامة، مما ينتج عنه سوء في استخدام الموارد المالية العامة، وبالتالي ازدياد حجم الإنفاق العام. أما عن الأسباب الخارجية، فيمكن أن تتمثل في مجموعتين هما: تزايد الإنفاق على الدفاع، ونمو العلاقات الدولية، إذ ازداد حجم الإنفاق على الأمن والدفاع لمعظم الدول، واختلفت الأسباب التي أدت إلى تلك الزيادة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية الحديثة الاستقلال.

أما فيما يتعلق بنمو العلاقات الدولية وأثرها في زيادة حجم الإنفاق العام، فمن الواضح ازدياد أهمية التمثيل الدبلوماسي لمعظم الدول في العصر الحديث ، وبالتالي ازداد عدد البعثات الدبلوماسية وحجمها وأنواعها، سواء كان ذلك في دول أخرى أم هيئات دولية، فضلاً عن مشاركة الكثير من الحكومات في مؤتمرات دولية متعددة.

وبالنسبة للأسباب الاجتماعية فيمكن إرجاع الزيادة في الإنفاق العام في هذه الحالة إلى عوامل اجتماعية أهمها نمو الوعي الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وزيادة عدد السكان، إذ إن نمو الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع يؤدي إلى زيادة مطالبة الأفراد في تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع. أما بالنسبة لزيادة عدد السكان، فإنها تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام في عدة أوجه فهي تتطلب زيادة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع، ويترتب على زيادة السكان تحرك سكاني من الريف إلى المدينة، فتنمو المدن الحالية ويتم إنشاء مدن أخرى.

أما الأسباب الإدارية، فهي ترتبط بالعوامل ذات العلاقة بالتوسع الأفقي والرأسي للجهاز الإداري للحكومة. وهناك مجموعتان من الأسباب الإدارية هما: توسع الجهاز الإداري للحكومة، واستخدام الأساليب الإدارية الحديثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-٩ نظريات الإنفاق العام:

تبلورت خلال القرنين الماضيين نظريتان تفسران التقلبات الاقتصادية، وتتفق هاتان النظريتان في استخدام التغيرات الحاصلة في العرض والطلب لتفسير التقلبات الاقتصادية، إلا أن إحداهما تختلف عن الأخرى في نظرتها وتحليلها للعرض والطلب، وهاتان النظريتان هما(عمارة،٢٠١٥، الوزني والرفاعي، ٢٠١٠؛ Seifer&Nieswand, 2014):

١. النظرية الكلاسيكية(التقليدية): وتعد النظرية الأقدم في تفسير التقلبات الاقتصادية التي تكونت خلال فترة طويلة من الزمن، وتتلخص أهم النتائج التي توصلت إليها بأن التقلبات الاقتصادية هي ظاهرة مؤقتة، وإذا عملت الأسواق بحرية ستتمكن من معالجة هذه التقلبات بدون أي تدخل من قبل الحكومات، وقد كان لظهور كتاب الإنجليزي ثروة الامم جون كينز سنة ١٩٣٦ أثر في تغيير التفكير الاقتصادي حول العرض والطلب، وهذا التغيير أدى إلى الوصول لاستنتاجات مختلفة تماماً عن ما سبق فيما يخص التقلبات الاقتصادية وأسباب الكساد العالمي الذي كان يعصف بالعالم، وانخفاض مستوى الإنتاج، ومعدلات البطالة المرتفعة.

واستناداً إلى النظرية الكلاسيكية فإن القوة الشرائية للنقود تزداد بانخفاض مستوى الأسعار مع ثبوت كمية النقود المتداولة، مما يؤدي إلى زيادة رغبة المستهلك وقدرته على الشراء، والتالي ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، وباعتبار البنك المركزي المسؤول عن كمية النقود المتداولة فبإمكانه السيطرة على مستوى الطلب الكلي.

٢. النظرية الكينزية: انخفضت الثقة بالنظرية الكلاسيكية وبالسياسات الاقتصادية التي عدَّت مشكلة البطالة مؤقتة، وأن اقتصاد السوق الحر قادر على معالجتها بشكل تلقائي عقب أزمة الكساد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي، ولقد قام كينز بمهاجمة النظرية الكلاسيكية من عدة منطلقات موجهة خصيصاً من أجل مشكلة البطالة، إذ إن السبب الرئيس في النظرية الكينزية للبطالة هو عدم كفاية الطلب الكلي بحيث لا يكفي لعمل الاقتصاد بكامل الطاقة الإنتاجية التي لا تتغير على المدى القصير.

ومما يميز النظرية الكينزية عن النظرية الكلاسيكية أنه من الممكن ارتفاع الإنتاج الكلي أو انخفاضه بدون تغيير في الأسعار أو الأجور عند وصول الأسعار والأجور إلى الحد الأدنى، وإن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الممكن تحقيق التوازن في الاقتصاد مع وجود معدلات عالية من البطالة عند انخفاض الطلب الكلي إلى أقل من المستوى الكامل للاستخدام.

٢-٢-١٠ أنواع الإنفاق العام:

ينقسم الإنفاق العام إلى نفقات وظيفية، نفقات تحويلية، ونفقات رأسمالية، حيث يمكن شرحها كما يأتي (عمارة، ٢٠١٥، ماصمي، ٢٠١٤، Asako etal,٢٠١٦):

أ- النفقات الجارية: في أغلب الأحيان تشمل النفقات الجارية المصاريف الإدارية والمرتبات المتعلقة بالموظفين في الإدارات العامة، وفي أي نظام اقتصادي للإدارة العمومية علاقة مباشرة بالتنمية من خلال تسريع وتيرتها.

ب- النفقات التحويلية: وتتمثل النفقات التحويلية في تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقداً دون الحصول على أي مقابل مادي من المستفيد من النفقة. وينقسم هذا النوع من الإنفاق العام على عدة أقسام :

١- المنح والإعانات النقدية لأفراد المجتمع ،مثل الإعانات التي تمنح لمحدودي الدخل وكبار السن والعجزة وقدماء المحاربين، والتأمينات الاجتماعية...الخ.

٢- المنح والإعانات النقدية، التي تعطى للشركات ومنتجي القطاع الخاص مثل الإعانات التي تمنح لتشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة، أو تخفيض سعر البيع للمستهلك، أو السكن بمنطقة معينة، أو تشجيع نشاط معين.

٣- المنح والإعانات النقدية، التي تمنح للحكومات المحلية وهي المبالغ التي تحولها الدولة من ميزانية الحكومة المركزية إلى ميزانيات الحكومات المحلية حتى تتمكن هذه الحكومات المحلية من أداء رسالتها.

٤-المنح والإعانات النقدية للعالم الخارجي، وهي المبالغ التي قد تمنحها الدولة في صورة هبات أو مساعدات نقدية لدولة أخرى.

ج- النفقات الرأسمالية: تتمثل النفقات الرأسمالية في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وكل ما له علاقة بالاستثمار، والتي توجه لخدمة المرافق العامة أكثر من أن تستهدف تحقيق الربح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-١٠-١ تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الأردني:

تشكل النفقات العامة جزءاً مهماً في الاقتصاد الأردني، إذ يعد النفقات العامة أداة رئيسة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير في مؤشرات النمو الاقتصادي، ونفقات الحكومة في الأردن تقسم على نفقات جارية ونفقات رأسمالية، وتتكون عادة من نفقات الجهاز المدني مثل الوزارات والدوائر الحكومية، ونفقات الجهاز العسكري مثل الجيش والأمن العام(مشرقي، ٢٠٠٧). وإن النظرة الشاملة للإحصاءات التي تخص النفقات العامة في الأردن تبين مدى تزايد النفقات العامة، إذ إن النفقات الحكومية الأردنية قد تضاعفت إلى (١٢,٥%) خلال الثلاثين عاماً الماضية، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة حجم المساعدات الخارجية والقروض، ودور القطاع العام، وأيضاً زيادة حوالات العاملين، وارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وفي المقابل لم يخلُ الأمر من حصول انخفاض في بعض السنوات، إلا أن الانخفاض كان ضئيلاً ولا يكاد يذكر، والسبب في هذه الانخفاضات يعزى إلى تدني حجم المساعدات والإعانات الخارجية، وبالنسبة للنفقات العامة الجارية فقد ازدادت بشكل مستمر خلال السنوات من (١٩٧٦-٢٠٠٥) سواء كانت الظروف الاقتصادية طبيعية أم غير طبيعية في المدة التي تم فيها تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي فيها، أما بالنسبة للنفقات الرأسمالية خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠٠٥) فقد بدأت بالارتفاع وصولاً إلى عام ١٩٨١ حيث أصاب النفقات الرأسمالية تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في معدلاتها(العيسى،٢٠١٤)، وهذا يدل على أن أكبر برامج التصحيح الاقتصادي كانت على النفقات الرأسمالية، بينما لم يصب النفقات التجارية أي تعديل يذكر، وبالنسبة لما يخص الاتجاه العام لإجمالي النفقات العامة، فقد قامت بتحقيق معدلات نمو إيجابية باستثناء بعض السنوات، وهذا يدل على زيادة الالتزامات الإنفاقية للحكومة الأردنية خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠٠٥)، فضلاً عن ضعف الإجراءات الإصلاحية في جانب النفقات العامة، يمكن معرفة ذلك من خلال التذبذب في اتجاهات النفقات العامة(مشرقي،٢٠٠٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-١٠-٢ أهم مؤشرات تطور الإنفاق العام في الأردن

جدول رقم (٤) أهم مؤشرات تطور الإنفاق العام في الأردن (بالمليون/الدينار) للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

السنة	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية	اجمالي الانفاق	النسبة(%)الى GDP
1990	841.4	278.7	1120.1	42%
1991	904	330.3	1234.3	41.20%
1992	929.2	419.5	1348.7	38.60%
1993	1044.3	603.5	1647.8	43.30%
1994	1115.2	465.1	1580.3	37.60%
1995	1220.4	628.4	1848.8	39.70%
1996	1294.4	552.1	1846.5	35.50%
1997	1488	287	1775	35.90%
1998	1689.6	365.5	2055.1	39.70%
1999	1708.1	299	2007.1	37.90%
2000	1851.3	335.8	2187.1	36.50%
2001	1912.5	403.8	2316.3	36.40%
2002	1899.9	496.3	2396.2	35.40%
2003	2163.7	646.1	2809.8	39.00%
2004	2377.8	802.7	3180.5	39.00%
2005	2908	630.9	3538.9	38.80%
2006	3118.1	794.1	3912.2	37.70%
2007	3743.9	842.6	4586.5	38.00%
2008	4473.4	958.5	5431.9	36.10%
2009	4586	1444.5	6030.5	33.80%
2010	4746.6	961.4	5708	30.40%
2011	5739.5	1057.1	6796.6	33.20%
2012	6202.8	675.4	6878.2	31.30%
2013	6050.4	1015	7065.4	29.60%
2014	6320.4	904	7224.4	31.00%
2015	6522.2	1050	7572.2	32.50%

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية.

يبين الجدول السابق رقم (٤) تطور الإنفاق العام في الأردن خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٥)، إذ بلغ حجم الإنفاق العام (١١٢٠,١) مليون دينار في عام ١٩٩٠ وهو ادنى حجم له خلال فترة الدراسة، ووصل إلى (٧٥٧٢,٢) مليون دينار عام ٢٠١٥ وهو أقصى حجم له خلال فترة الدراسة، إذ تشير الأرقام المطلقة للإنفاق العام بأنها تتسم بالزيادة، وهذا يعكس ظاهرة نمو الإنفاق العام في الأردن، فقد أكدت الدراسات المتعلقة بالإنفاق العام الاتجاه العام لنموه في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والإنفاق العام في الأردن لم يخرج عما ساد عليه بقية دول العالم، ففي عام ١٩٩٢ أظهر الاقتصاد الأردني نتائج إيجابية بارزة لم يعهد لها مثيل منذ عدة سنوات، ومع مطلع هذا العام انطلقت حركة النمو الاقتصادي بقوة ملحوظة دافعة وتيرة النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ معدلاً قياسياً قدر بنحو ١١,٣% مقابل معدل نمو متواضع بلغ ١,٨% لكل من عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١. ففي مجال النفقات العامة قامت الحكومة الأردنية باتخاذ عدة إجراءات تهدف إلى ضبط الإنفاق الاستهلاكي والتركيز على الإنفاق الرأسمالي لما له من آثار إيجابية في خلق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرص عمل جديدة ونمو القطاعات الصناعية، وتعزيز القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الأردني، ولقد كان من نتائج السياسة المالية التي غلب عليها الطابع الانضباطي ان تراجعت نسبة النفقات العامة (رغم النمو الذي شهدته هذا العام) إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري لتصل إلى ٣٨,٦% ما يعادل (١٣٤٨,٧) مليون دينار عام ١٩٩٢، مقابل ٤١,٢% أو ما يعادل (١٢٣٤,٣) مليون دينار عام ١٩٩١ (البنك المركزي الأردني،١٩٩٢).

وقد بلغ إجمالي النفقات العامة خلال عام ٢٠٠٤ ما مقداره (٣١٨٠,٥) مليون دينار، بارتفاع مقداره (٣٧٠,٧) مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة النفقات الجارية بمقدار (٢١٤,١) مليون دينار إذ بلغت (٢٣٧٧,٨) مليون دينار، وزيادة النفقات الرأسمالية بنحو (١٥٦,٦) مليون دينار إذ بلغت (٨٠٢,٧) مليون دينار، وعلى الرغم من ارتفاع النفقات العامة فإن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيت كما هي مقارنة مع عام ٢٠٠٣ إذ بلغت ٣٩,٠% في عام ٢٠٠٤. ومن ناحية أخرى، فقد تجاوزت النفقات العامة المستوى المقدر لها في قانون الموازنة العامة بمقدار (٥١٢,١) مليون دينار، وذلك نتيجة زيادة بند جديد في جانب النفقات العامة هو بند دعم المحروقات ضمن النفقات الجارية، إذ بلغت قيمته (٢٦٠,٠) مليون دينار في عام ٢٠٠٤، ويمثل هذا البند الفرق بين كلفة الفاتورة النفطية حسب الأسعار العالمية وبين عوائد بيع المحروقات في السوق المحلية، إلى جانب ظهور نفقات إضافية لم يرصد لها مخصصات في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٠٤، وتتمثل في زيادة رواتب العاملين والمتقاعدين العسكريين والمدنيين وكلف التأمين الصحي للأطفال دون سن السادسة وزيادة حوافز الأطباء والممرضين (البنك المركزي الأردني،٢٠٠٤).

في حين بلغت النفقات العامة خلال عام ٢٠٠٩ ما مقدراه (٦٠٣٠,٥) مليون دينار، بارتفاع مقداره (٥٩٨,٦) مليون دينار، بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ إذ بلغت (٥٤٣١,٩) مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لنمو النفقات الرأسمالية بنسبة ٥٠,٢% إذ بلغت (١٤٤٤,٥) مليون دينار، مقابل (٩٥٨,٥) مليون دينار عام ٢٠٠٨، والنفقات الجارية بنسبة ١,٤% وبلغت (٤٥٨٦,٠) مليون دينار مقابل (٤٤٧٣,٤) مليون دينار عام ٢٠٠٨، إذ بلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٣٣,٨% عام ٢٠٠٩ مقابل نمو نسبته ٣٦,١% عام ٢٠٠٨ (البنك المركزي الأردني،٢٠٠٩).

وعلى الرغم من استمرار التداعيات السياسية والاجتماعية في المنطقة وانعكاسها على الاقتصاد الأردني، فقد شهدت النفقات العامة ارتفاعاً طفيفاً بلغ (١٨٧,٢) مليون دينار عام ٢٠١٣ لتبلغ (٧٠٦٥,٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليون دينار أو ما نسبته ٢٩,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة لالتزام الحكومة بالبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي الذي بدأته عام ٢٠١٢، والذي يتعلق بسياسات ضبط الإنفاق الجاري ومن أهمها إلغاء دعم المشتقات النفطية واستبدالها بالدعم النقدي المباشر للفئات المستحقة، فقد سجلت النفقات الجارية انخفاضاً مقداره (١٥٢,٤) مليون دينار أو ما نسبته ٢,٥% بالمقارنة مع عام ٢٠١٢ لتبلغ (٦٠٥٠,٤) مليون دينار بنسبة ٢٥,٤% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين ارتفعت النفقات الرأسمالية بمقدار (٣٣٩,٦) مليون دينار عن مستواها في عام ٢٠١٢ لتبلغ (١٠١٥,٠) مليون دينار بنسبة ٤,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين ارتفعت النفقات الجارية في عام ٢٠١٤ بمقدار (٦٣٢٠,٤) مليون دينار مقارنة في عام ٢٠١٣ حتى بلغت (٦٠٥٠,٤) مليون دينار، اي ما نسبته ٢%، وارتفعت النفقات الجارية أيضاً في عام ٢٠١٥ لتبلغ (٦٥٢٢,٢) مليون دينار، مقارنه في عام ٢٠١٤ بنسبة ١,٥%، وإن النفقات الرأسمالية انخفضت في عام ٢٠١٤ لتبلغ (٩٠٤) مليون دينار، مقارنه في العام ٢٠١٣، وقد عاد ارتفاعها في عام ٢٠١٥ لتبلغ (١٠٥٠) مليون دينار، اي ما نسبته ٢,٥% عن عام ٢٠١٤ من الناتج المحلي الإجمالي (البنك المركزي الأردني،٢٠١٥).

ان هيكل النفقات العامة للحكومة الأردنية للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥)، يمكن فيه ملاحظة أن النفقات على الجهاز العسكري شكلت النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العامة بنسبة (٢٤,٥%)، تلاها تعويضات العاملين بنسبة (١٥,٨%)، ثم نفقات التقاعد والتعويضات وبنسبة (١٤,٢%)، يأتي بعد ذلك النفقات الرأسمالية بنسبة (١٣,٣%)، ثم إعانات ونفقات أخرى بنسبة (١٣,١%) (١١,٤%) على التوالي، واقل تلك النفقات كانت لفوائد القروض بنسبة (٧،٧%) من إجمالي النفقات العامة.

أما فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية فقد ارتفعت خلال عام ٢٠١٣ بمقدار(٣٣٩,٦) مليون دينار عن مستواها في عام ٢٠١٢ لتبلغ (١٠١٥,٠) مليون دينار وبنسبة ٤,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، وعادت لتنخفض في عام ٢٠١٤ بما مقداره (١١١) مليون دينار، وعادت للارتفاع في عام ٢٠١٥ بمقدار (١٠٥٠) مليون دينار عن مستواها في عام ٢٠١٤ بمقدار(١٤٦) مليون دينار، اي ما نسبته ١,٥%، ويأتي ذلك موافقاً مع أهداف البرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي الذي بدأته الحكومة عام ٢٠١٢ والذي يهدف لضبط الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الاستثماري وتوجيهه نحو المشاريع الرأسمالية (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٥).

ان التصنيف الاقتصادي للنفقات الرأسمالية للحكومة الأردنية للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥)، فقد شكلت النفقات الرأسمالية ذات الطبيعة الجارية ما نسبته (٣١,٢%) من إجمالي النفقات الرأسمالية، وشكل بند

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المباني والإنشاءات النسبة الأكبر بنسبة (٤٠,٨%)، في حين شكل بند الأجهزة والمعدات ما نسبته (١٣,٥%)، وتوزعت النسبة المتبقية والبالغة (١٤,٥%) على البنود الأخرى كتأثيث واللوازم والأراضي فضلاً عن بند الدراسات العليا والأبحاث.

٢-٢-١١ هيكل النفقات العامة للحكومة الأردنية:

خلال عام ٢٠١٥ بلغ إجمالي الإنفاق حوالي (٧٥٧٢,٢) مليون دينار مقابل (٧٢٢٤,٤) مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مسجلاً بذلك انخفاضاً ملحوظاً، وقد جاء هذا الانخفاض في إجمالي نسبة الإنفاق نتيجة الانخفاض في النفقات التجارية والرأسمالية، وقد سجلت الموازنة العامة في عام ٢٠١٥ عجزاً مالياً بقيمة (٩٢٨,٦) مليون دينار من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ما سجلته الموازنة من عجز في عام ٢٠١٤ بقيمة (٥٨٣,٥) مليون دينار، أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد سجل مؤشر التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) انخفاضاً في عام ٢٠١٥ بمقدار (١٩٢٣١,٢) مليون دينار، مقابل (٢١٤٤٣,٢) مليون دينار في عام ٢٠١٤، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض كل من الصادرات والواردات (مواقع وزارة المالية الأردنية، تقارير المالية الحكومية).

٢-٢-١٢ العلاقة بين الدين العام والإنفاق العام:

تؤثر السياسات المالية، والتي من بينها بالطبع الدين العام المحلي، على هيكل الموازنة العامة للدولة الذي بدوره يشير إلى التوزيع النسبي لإجمالي الإنفاق على بنود الإنفاق المختلفة، وتشير الدراسات التجريبية إلى أن النسب العالية للدين العام المحلي تخفض الإنفاق الاجتماعي، وأن هذا التأثير السلبي للدين على الإنفاق الحكومي الاجتماعي ينبع في الغالب من رصيد الدين، وليس من مدفوعات خدمة الدين (Eduardo & Mauricio, 2006)، وأن الزيادة في مدفوعات خدمة الدين تحدث فقط تأثيراً بسيطاً، وغير مهم في الإنفاق الاجتماعي (Eduardi& Mauricio, 2006) ، ويتأثر كل من الإنفاق على الصحة، والتعليم عندما يزيد الدين لكن يكون التأثير أكبر في الصحة، وبناء على ذلك تكون النتيجة الرئيسة هي أن الطريق الأمثل لحماية الإنفاق الاجتماعي هي تجنب ارتفاع نسب الدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-١٣ تفصيلات الدين العام في الأردن:

أظهرت تطورات المالية العامة الأخيرة ارتفاعًا في صافي الدين العام بنهاية شهر أيار (مايو) ٢٠١٥ عن مستواه في نهاية العام الماضي بواقع ٢٢٢٥ مليون دينار١٢,٣%، إذ بلغ صافي الدين العام باحتساب الودائع الحكومية لدى البنوك بنهاية الشهر الثاني عشر من العام الحالي مستوى (٢٤٨٧٦) مليون دينار (٨٣,٩%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر عام ٢٠١٤ مقابل بلوغه مستوى (٢٢٦٥١) مليون دينار بنهاية ٨٠ % عام ٢٠١٤ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤ بزيادة ٢,٣ نقطة مئوية.

وارتفع الدين العام الداخلي بنهاية الشهر الخامس من العام ٢٠١٥ إلى (١٥٤٨٦)مليون دينار بما نسبته (٤٨ %) من الناتج المحلي الإجمالي للعام (٢٠١٥) بالمقارنة بعام (٢٠١٤) بأن الدين العام ارتفع (٨٦٥) مليون دينار، إذ إن الدين بنهاية عام (٢٠١٤) وصلت إلى (١٤٦٢١) مليون دينار، كما أن الارتفاع في محصلة الدين الداخلي من جراء زيادة الدين ضمن الموازنة العامة المركزية التي وصلت إلى (٥٦٨) مليون دينار وانخفاض رصيد الدين العام ضمن المؤسسات العامة بواقع ٢٠١ مليون دينار.

أما الدين الخارجي فقد سجل في نهاية أيار (٢٠١٥) مستوى (٩٣٩٠,٥) مليون دينار مرتفعاً بواقع (١٣٦٠,٤) مليون دينار مشكلا (٣٥%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر عام٢٠١٤.وسبق أن سجل الدين الخارجي مستوى (٨٠٣٠,١) مليون دينار بنهاية ٣٢,٣ % عام ٢٠١٤ من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه.

يعد الدين الخارجي ديناً طويل الأجل في معظمه، إذ تمتد استحقاقات بعض قروضه إلى عام ٢٠٥٢، وإن قيمة الدين القصير الأجل تبلغ(المستحق السداد خلال سنة أو أقل) حوالي(٧٠٢) مليون دينار أي ما نسبته ٩,٧ من الدين الخارجي.

وتتوزع المديونية الخارجية على أساس (٣٢٤,٩) مليون دينار لدول عربية بين قروض ثنائية وصناديق عربية، والجزء الثاني من المديونية الخارجية مصنف على أساس قروض لدول صناعية لكل من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان، فيما يعد الجزء الثالث مصنف لدول أخرى بمقدار ٧٩ مليون دينار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-١٤ ملخص تأثير الدين على الاقتصاد وعلى النقود حسب إحصائيات وزارة المالية في عام (٢٠١٦):

١- ترتب على التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية أن أظهر صافي الدين العام في نهاية عام (٢٠١٢) ارتفاعاً عن مستواه في نهاية عام (٢٠١١) بمقدار (٣١٧٨,٦) مليون دينار أو ما نسبته (٢٣,٧)% ليصل إلى حوالي (١٦٦٣١,٨) مليون دينار أو ما نسبته (٧٤,٩%) من الناتج المحلي الإجمالي.

٢- المقدر لعام (٢٠١٢) مقابل بلوغه حوالي (١٣٤٠١,٨) مليون دينار أو ما نسبته (٦٥,٤%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠١١) أي بارتفاع مقداره (٩,٥) نقطة مئوية.

٣- أظهرت البيانات المتعلقة بالرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في أواخر عام (٢٠١٢) ارتفاع الرصيد القائم بحوالي(٤٤٥,٧) مليون دينار ليصل إلى (٤٩٣٢,٤) مليون دينار.

٤- نسبة (٢٢,٣%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام (٢٠١٢) مقابل ما مقداره (٤٤٨٦,٨) مليون دينار أو ما نسبته (٢١,٩%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام (٢٠١١) ووفقاً لهيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة.

٥- تشير البيانات إلى أن نسبة الديون المعبر عنها بالدولار الأمريكي والين الياباني والدينار الكويتي احتلت المراكز الأولى من إجمالي رصيد الدين الخارجي إذ بلغت (٤٠,٣% و١٨,١% و١٦,٨%) على التوالي.

٢-٢-١٥ تأثير الدين على الاقتصاد وعلى النقود:

لقد بدأ الأردن منذ عام (١٩٨٣) يعاني من مشكلات اقتصادية عديدة نتيجة لانخفاض أسعار البترول، الذي أدى بدوره إلى انخفاض المساعدات العربية للأردن، وانخفاض الطلب الخارجي على العمالة الأردنية. وأدى استمرار الكساد الاقتصادي الذي ساد في المنطقة إبان عقد الثمانينات إلى انخفاض الناتج القومي من جهة، وإلى هبوط قيمة الدينار الأردني من جهة أخرى. الأمر الذي كان وراء انخفاض معدل دخل الفرد الأردني، وازدياد حدة الفقر في جميع أنحاء المملكة، مما زاد من الفجوة بين الغنى والفقر بين محافظات المملكة جميعها مع الاختلاف النسبي من محافظة إلى أخرى(الطيب، ٢٠٠٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٣ المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

٢-٣-١ الدراسات باللغة العربية:

- دراسة إسماعيل ونجف (٢٠١٦) بعنوان "سلطات ومسؤوليات الإنفاق العام للحكومات المركزية والمحلية في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣": ان هدف هذا البحث هو تحليل وتحديد خصائص توزيع مسؤوليات وسلطات الإنفاق العام بين ما هو مركزي ومحلي في الاقتصاد العراقي، اخذين بعين الاهتمام مرحلة التحول التي مرت بها الدولة العراقية من النظام المركزي إلى اللامركزي بعد ٢٠٠٣، للوقوف على أهم عقباته واقتراح بعض الحلول له، وينقسم هذا البحث إلى بحثين، يتعرض المبحث الاول لتحليل جوانب نظرية في المسؤوليات وسلطات الإنفاق العام على مستوى المركزي والمحلي من خلال تبيانه لإيجابيات وسلبيات نقل المسؤولية وتقديم الخدمات من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية ومحددات فاعليته، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لبحث سلطات ومسؤوليات الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي وتطوره خلال السنوات (٢٠٠٣-٢٠١٣).

- دراسة محمد وحسن (٢٠١٦) بعنوان" فاعلية سياسة الإنفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٣) دراسة تحليلية للاتجاهات والآثار: يهدف هذا البحث إلى تحليل هيكل النفقات الاستثمارية فضلاً عن دورها في تحقيق استقرار الأسعار لاسيما عبر النفقات التشغيلية، ولقد توصلت الدراسة إلى محدودية الطاقة الاستيعابية للنفقات العامة في ضوء تراجع نسب التنفيذ فضلاً عن عدم مرونتها في الاتجاه النزولي نتيجة للحجم الكبير الذي تشكله فقرتي تعويضات العاملين والمنافع الاجتماعية منها.

- دراسة الشمري وكاظم (٢٠١٥) بعنوان "تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر للفترة (٢٠٠١- ٢٠١١): ان دراسة موضوع الدين وتحليله من جوانبه المختلفة والمتنوعة والمعقدة يساعد في اتخاذ قرارات عقلانية موحدة على مستوى الاقتصاد المصري، ومحاولة التحكم في مشاكل الناجمة والإلمام بها، ويهدف البحث إلى دراسة هيكل الدين العام ومؤشراته، والآثار الناجمة عنه في مصر وتحليل وتقدير اثر الدين العام الداخلي والخارجي على بعض المتغيرات الاقتصادية للمدة من (٢٠٠١- ٢٠١١)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها ان النموذج المقدرة في مصر بينت الاثر الايجابي للدين الداخلي في تعزيز الإنفاق العام وبالتالي ارتفاع مستوى الائتمان المحلي مما انعكس في زيادة معدلات الاستثمار وتحقيق نمو في الناتج بمعدلات مقبولة، مما يعكس عقلانية استخدام الدين الداخلي، اما اثر خدمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدين الخارجي فكان سلبياً على الصادرات وانعكس بشكل طفيف في تراجع وضع الحساب الجاري مما ادى بدوره لانخفاض معدل الاستيرادات في نهاية المطاف، الا ان تلك الآثار لم تكن بمستوى الخطورة بسبب مجموعة عوامل أبرزها التحويلات والمساعدات الخارجية، لذا يتطلب التركيز على معالجة الآثار السلبية للدين الخارجي واستثماره بشكل الذي يرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

- دراسة العضايلة وآخرون (٢٠١٥) بعنوان "هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي للفترة (١٩٨٠- ٢٠١٢)": تهدف هذه الدراسة الى التعرف على هيكل الدين العام في الأردن، وتأثيره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٨٠- ٢٠١٢). ولقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية: منهجية التكامل المشترك لجوهانسون، واختبار نموذج تصحيح الخطأ بهدف معرفة العلاقة بين الدين الداخلي والدين الخارجي منسوباً للناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، وإجمالي الدين منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة لغايات بيان تأثير الدين الداخلي والخارجي على النمو الاقتصادي. وقد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود متجه تكاملي وحيد يصف سلوك المتغيرات على الاجل الطويل، ومن خلال نموذج تصحيح الخطأ تبين ان حوالي ٩% من الانحرافات في المتغير التابع سيتم تصحيحها سنوياً، كما تبين وجود علاقة سببية باتجاه واحد من المتغيرات المستقلة باتجاه المتغير التابع، بالاعتماد على قيم المعلمات تبين ان القروض الخارجية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وبالمقابل كان تأثير الدين الداخلي ايجابياً على الناتج المحلي الإجمالي. وأوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي وتوجيه هذه القروض للاستثمار في المشروعات الإنتاجية، للحد من أعباء خدمة الدين.

- دراسة المجال والقراله (٢٠١٥) بعنوان "أثر الدين العام الخارجي على الميزان التجاري الأردني للفترة (١٩٨٠- ٢٠١١)":هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الدين العام على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة (١٩٨٠- ٢٠١١). وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) لتقدير العلاقة ما بين الدين العام والناتج المحلي والميزان التجاري حيث تم استخدام اختبار ديكي فولر المعزز (ADF) لاختبار استقراريه السلاسل الزمنية، وتبين ان جميع المتغيرات غير مستقرة عند مستواها فيما استقرت هذه المتغيرات على الفرق الثاني. كما تم تطبيق اختبار السببية لجرينجر لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث تبين ان العلاقة كانت أحادية الاتجاه بين متغيري الدين العام والعجز في الميزان التجاري. وتم الاستعانة بأداتين أساسيتين للتقدير هما، تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل، لإيجاد الاثر بين المتغيرات خلال التباطؤ الامثل للنموذج. وقد تبين من خلال الدراسة وجود أثر سلبي للاقتراض الخارجي على الميزان التجاري،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا يفسر استهلاك الأموال المقترضة لصالح الاستيراد بدلاً من توجيهها للاستثمارات المنتجة، ولكن وبسبب تراجع الطلب على القروض الخارجية فلن يستمر الأثر طويلاً ولن يكون ذا دلالة إحصائية على المدى الطويل وذلك بسبب انخفاض الاعتماد على القروض الخارجية.

- دراسة تيراب (٢٠١٥) بعنوان "تقييم الإنفاق العام علي التعليم العالي في الوطن العربي في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) "هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع الإنفاق الحكومي علي التعليم العالي في الوطن العربي، للتعرف علي مدي اهتمام الوطن العربي بعملية الاستثمار في الكادر البشري لأهمية ذلك في إحداث طفرات إنمائية تستطيع الوصول بالمجتمع إلي مرحلة الرفاه من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، حيث تأتي ذلك عبر وضع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية المحكمة، ثم تنفيذ تلك الخطط والاستراتيجيات بكفاءة وفعالية بواسطة الكوادر البشرية المؤهلة. وقد اعتمدت هذه الورقة المنهج الوصفي لملاءمته مع طبيعة الدراسة، كما اعتمدت علي البيانات الثانوية من بعض المصادر والمراجع. وقد أوضحت نتائج الدراسة أنّ هنالك ضعفاً في عملية الإنفاق الحكومي علي التعليم العالي للوطن العربي، حيث يظهر ذلك من خلال المقارنة ببعض المناطق في العالم، كما يظهر ذلك الضعف من خلال مقارنة معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الوطن العربي ببعض المناطق في العالم، حيث أنّ زيادة معدل الالتحاق بالتعليم العالي تعني أنّ هنالك زيادة في حجم الإنفاق علي البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي من قاعات ورش ومعامل، أو إنشاء جامعات وكليات جديدة لاستيعاب أعداد الطلاب المتزايدة. وقد قدمت هذه الدراسة بعض التوصيات، يدور محورها حول ضرورة زيادة معدل الإنفاق الحكومي علي التعليم العالي في الوطني العربي.

- دراسة الوائلي (٢٠١٣) بعنوان" أثر تغيرات سعر الصرف على الدين العام الداخلي من خلال سعر الفائدة العراق حالة دراسية للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١٢)": ان تغيرات سعر الصرف تمارس تأثيراً على سعر الفائدة، وبدورها فان سعر الفائدة يؤثر على الاكتتاب في سندات الدين المحلي الداخلي، لذلك ترتبط السياسة المالية بالسياسة النقدية، من خلال تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاكتتاب في سندات الدين العام الداخلي، لذلك فان العلاقة بين السياستين تنعكس في النهاية على صافي الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي، وهو ما يؤثر بدورة على السيولة المحلية والقاعدة النقدية، من خلال التقدير تبين هنالك تأثير مباشر على الاكتتاب في سندات الدين لكل من سعر الصرف في السوق الموازي ومتوسط سعر الفائدة الاسمي، وذلك من خلال اختبارات الدرجة الاولى والثانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة أبو مدللة والعجلة (٢٠١٣) بعنوان" تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١١)": تتحدد مشكلة الدراسة في التعرف على حجم الدين العام وتطوراته وتحديد مؤشراته وتداعياته، لذلك يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحليل تطور الدين العام الفلسطيني وآثاره على الوضع المالي في فلسطين من خلال تحليل مؤشرات الدين واتجاهاته، وللوصول إلى هذا الهدف فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أقسام، يتناول الاول مفهوم الدين وآثاره الاقتصادية من الناحية النظرية، ويستعرض القسم الثاني الاتجاه العام لتطور الدين في فلسطين، وتحليل هذا التطور، ومصادر الدين وأعباءه، بينما يقدم القسم الثالث عرضاً لمؤشرات الدين العام، مثل نسبة الدين إلى الناتج المحلي، ومؤشرات أعباء الدين العام ومؤشرات الاقتدار المالي، وتنتهي الدراسة باستعراض الآثار الاقتصادية للدين العام، وقد تمثلت ابرز النتائج في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١) شهدت تطورات مهمة في حجم الدين إذ زاد حجم الدين بنسبة تغير قدرها ١٧٨%، وبمتوسط زيادة سنوي ١٤% تقريباً، وان الدين الداخلي يعتبر الأكثر عبئاً سواء على صعيد الفوائد أو الأقساط، وتصل نسبة أعباءه من عبء الدين العام ٩٢% من العبء الكلي.

- دراسة خير الله (٢٠١٣) بعنوان" أثر البنية التحتية والإنفاق لعام في مؤشر التعليم في السودان في الفترة (١٩٨٠ -٢٠٠٩)":هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر البنية التحتية والإنفاق العام للتعليم في مؤشر التعليم في السودان أصبحت أحد الموضوعات المهمة والتي استحوذت على اهتمام متزايد من قبل الباحثين والمهتمين بهذا الشأن. أدركت أهمية دراسة هذا الأثر من خلال أدبيات التنمية الاجتماعية حديثاً رغم أن هنالك عدداً من الدراسات النظرية والتجريبية التي ركزت على فحص أثر البنية التحتية والإنفاق العام للتعليم، إلا أن هذه الورقة محاولة "من وجهة نظر عملية" لفحص دور الإنفاق العام، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبنية التحتية للتعليم في مؤشر التعليم في السودان والتي من المتوقع أن تلعب دوراً جوهرياً في تطوير مؤشر التعليم. لمواصلة التحليل، الدراسة استخدمت سلسلة بيانات ثانوية جمعت من وزارة التعليم العام الاتحادية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني والجهاز المركزي للإحصاء للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٩) مستخدمة في ذلك معادلة فريدة وبطريقة المربعات الصغرى العادية. النتائج التي توصلت إليها الدراسة أظهرت شواهد قوية لصالح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، البنية التحتية للتعليم ثم الإنفاق العام للتعليم على التوالي وجدت أنها ذات دلالة جوهرية في مستوى مؤشر التعليم كما يشير اختبار (F- Ratio)عند مستوى ١%. الدراسة توصي بأنه يجب على واضعي السياسة في السودان اتخاذ استراتيجية شاملة لتطوير البنية التحتية للتعليم (المادية وقوة العمل البشرية) لزيادة معرفة القراءة والكتابة وكذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطوير نوعية وبيئة التعليم. ومن بين المتغيرات الأخرى، توصي الدراسة بدرجة عالية بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليعزز قدرة الأفراد للحصول ودفع ثمن خدمة التعليم خاصة في السنوات الأخيرة التي خفضت فيها الحكومة مسئولياتها تجاه تقديم بعض الخدمات الأساسية. هذا بالإضافة إلى تدريب الأساتذة والتخطيط والمتابعة والتقييم والتوصيف السليم للسياسات التعليمية في السودان.

- دراسة نجادات (٢٠١٢) بعنوان "المديونية الخارجية الأردنية وآثارها على الامن الوطني الأردني خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٠)": تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تطور المديونية الخارجية الأردنية بأشكالها المختلفة من حيث الرصيد القائم غير المسدد خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٠)، ودراسة الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومات الأردنية المتعاقبة في إدارة المديونية الأردنية وبحث آثار المديونية الخارجية الأردنية على الامن الوطني الأردني، كون المديونية من أهم المشاكل التي تواجه البلدان النامية عموماً والاقل نمواً على وجه الخصوص نظراً لأبعادها السلبية على علمية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان وتهديداتها لاستقرار نظامها المالي، وهذا يندرج على حالة الأردن كإحدى الدول النامية، وستنطلق هذه الدراسة من خلال فرضية وجود علاقة سلبية بين حجم المديونية الخارجية الأردنية وكل من، مستوى الاستقرار الأمني والعسكري، مستوى الاستقرار الاقتصادي، ومستوى الاستقرار الاجتماعي، تكمن أهمية هذه الدراسة في إلقاء الضوء على المديونية الخارجية الأردنية في ظل حقيقة ندرة الأدبيات والدراسات التي تناولت المديونية الخارجية ومدى تأثير هذه المديونية على الامن الوطني الأردني انتهج الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل البيانات والمعلومات والتقارير المتوفرة حول المديونية الخارجية الأردنية وأثر المديونية على لخصت الدراسة إلى ان بوادر أزمة المديونية الأردنية قد ظهرت في نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، وذلك من خلال إفراط الحكومات الأردنية المتعاقبة في الاعتماد على القروض الخارجية في تمويل المشاريع وتعزيز القدرات الدفاعية والأمنية مما أدى إلى تآكل أعمدة الأمن الوطني بكافه أبعاده، وتهديد امن واستقرار الدولة الأردنية، لذا فان الباحث يوصي صانع القرار الاقتصادي والسياسي الأردني بالبحث عن بدائل جديدة غير الاقتراض من خلال اقامة المشاريع الاستثمارية والإنتاجية والتنموية والتقليل من اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي، ومحاربة الفساد بكافه أشكاله من خلال تشديد الرقابة وتطبيق القوانين والتشريعات الرادعة للحفاظ على المال العام.

- دراسة طلب والنهاري (٢٠١٢) بعنوان "العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي بالتركيز على الإنفاق العام على قطاعي التعليم والصحة في اليمن": هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الإنفاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العام الاجتماعي (مع التركيز على الإنفاق العام على التعليم والصحة) وتغيرات معدل النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠) وذلك باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي والقياسي.اتضح من خلال الدراسة معاناة قطاعي التعليم والصحة من تدني نصيبهما في الإنفاق العام مقارنة بالإنفاق على الدفاع والأمن، في الوقت الذي سجل معدل النمو الاقتصادي تغيرات طفيفة نسبياً خلال فترة الدراسة.وتوصلت الدراسة إلى نتائج أثبتت عدم وجود أثر يذكر للإنفاق الاجتماعي على القطاعين الصحي والتعليمي على النمو الاقتصادي، وبالمقابل لم يؤثر النمو الاقتصادي أيضاً في دفع الإنفاق على كل من القطاع الصحي والقطاع التعليمي. ووجدت الدراسة أن هيكل الإنفاق العام وتوزيع الإنفاق الاجتماعي في القطاعين الصحي والتعليمي من ضمن الأسباب التي أدت إلى غياب العلاقة المتوقعة.

٢-٣-٢ الدراسات باللغة الأجنبية:

- دراسة Lee and Ng (2015) بعنوان" Public Debt And Economic Growth In Malaysia

تهدف الدراسة على طبيعة الدين العام في ماليزيا بسبب التوسع المالي، وتتحقق هذه الدراسة سواء اذا ساهم الدين العام بنمو الاقتصاد خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٣، وتتحقق أيضاً من مؤشرات أخرى مثل عبء الدين العام، وعجز الميزانية، ونفقات الميزانية العامة و خدمات الدين العام الخارجي والإنفاق الحكومي. وتأثيره على نمو الاقتصاد الماليزي. وتوصلت هذه الدراسة تتوافق معاً، بان المخرجات الموجودة التي وجدت ربط سلبي بين الانكماش والنمو الاقتصادي، وتوصي الدراسة إلى ان الدين العام خلال الوقت كان له تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ان عجز الميزانية وخدمات الدين العام الخارجي ساهمت بتحجيم وظيفة الناتج المحلي الإجمالي.

- دراسة Kramolisova & Spacilova (2015) بعنوان" publc debt and Economic Growth in eruopean union countries.

في السنوات الماضية، ازداد الدين العام بسبب الأزمة الاقتصادية في دول الاتحاد الاوربي، بينما نسبة الناتج المحلي الحقيقي كانت غير مشجعه جداً، وتوصلت الدراسة ان هناك ارتباط سلبي بين الدين العام والنمو الاقتصادي المتقدم والاقتصاديات الناشئة، خصوصاً في نسبة الدين العام مرتفع بنسبة أكثر من ٩٠ % من الناتج المحلي الإجمالي، وتوصي الدراسة على التركيز على العلاقة بين الدين العام في والناتج المحلي الإجمالي ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي على عينه من بلدان الاتحاد الأوروبي قبل الازمة الاقتصادية، وتشير الادلة التجريبية ان هناك علاقة قوية سلبية بين الدين العام والنمو الاقتصادي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة Ukwueze (2015) بعنوان"" Determinants of the size of public Expenditure in Nigeria"

يشكل تحليل الإنفاق العام قضية أساسية في اقتصاد القطاع العام وادبيات المالية العامة، فهم أسباب نمو الإنفاق الحكومي أصبح الشغل الشاغل لاقتصاديات القطاع العام، وهذا بسبب حقيقة ان معظم اقتصاديات العالم ازاد الإنفاق الحكومي فيها، ونيجيريا ليس مستثنى من ذلك، هناك حاجة إلى تأكيد محددات حجم الإنفاق العام في نيجيريا، وان نماذج تصحيح الاخطاء على المستوى البعيد والقصير في المعادلة ثابت حيث استخدمت للمقارنة تأثير هذه الذبذبات على حجم الإنفاق الحكومي، وان معادلة المدى البعيد الثابتة استخدمت كالتجربة للمقارنة بالديناميكية المدى القصير مع علاقات المدى البعيد، وقد بينت أبحاث ستيشنيرلا يوجد تغيرات بشكل ثابت على مستوى الشكل العام ، ولكن بعد الاختلاف وقد وتوصلت الدراسة ان حجم المنفعة والنمو نسبة الدخل الوطني والاستثمار الخاص اثر بشكل كبير على حجم الإنفاق العام على مستوى المدى القصير والبعيد، وان الدين العام الخارجي والداخلي اثر على حجم الإنفاق الحكومي فقط على المدى القصير، وأوصت الدراسة بضرورة توسيع قاعدة المنفعة العامة ، ويجب خلق بيئة مساعدة للاستثمار الخاص إلى ان يصل لمرحلة الازدهار وتقليص الديون التراكمية العامة للدولة من اجل الاستقرار على المدى القصير فقط.

- دراسة Bunescu (2014) بعنوان" The Impact Of External Debt On Exchange Rate Variation In Romania.

الهدف من هذا الدراسة هو تحديد وجود أو عدم وجود ربط بين عناصر الدين العام الخارجي الروماني على المدى المتوسط والبعيد وبين نمو صرف العملة بين اليورو والعملة الرومانية، واذا تم تحديد علاقة بينهما، وتوصلت الدراسة إلى تحديد العلاقة العددية من اجل اختيار فئات محدده من صرف العملة، ووصيت الدراسة، ان عناصر الدين العام الخارجي قد تسمح لنموذج الاقتصاد القياسي من استغلال الانكماش بصرف العملة بين اليورو والعملة الرومانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة Shepherd &Shepherd (2012) بعنوان " Government Spending or Tax Cuts for Education in Taylor County, Texas".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير خطط الإنفاق الحكومية وخفض الضرائب في مقاطعة تايلور بولاية تكساس على التعليم، ومن ثم مقارنة هذا النموذج مع نموذج بديل تخفيف الضرائب لقياس التغيرات غير المباشرة والمتعمدة في قطاع التعليم، وأظهرت النتائج فعالية خطط الإنفاق الحكومي في التمويل التعليم.

- دراسة Al Bataineh (2012) بعنوان" The Impact OF Government Expendrtures On Economic Growth IN Jordan.

الهدف من هذه الدراسة هو بحث تأثير الإنفاق العام على الاقتصاد الأردني خلال فترة محدده من (1990- 2010)، ولهذا الغرض استخدم نماذج مختلفة من التراجع ديكي فولير وافليبس بيرن اختبارات جدور الوحدة تفحصت طلب التكامل للمتغير. اختبار جونسن للاندماج استخدم أيضاً.

وجدة الدراسة ان الإنفاق الحكومي على المستوى الإجمالي كان له تأثير ايجابي على النمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي كان متوافق مع نظرية كوسنتاس وتبين أيضاً ان التسديد قد اثبت ان ليس له أي تأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- دراسة Taiwo & Abayomi (2011) بعنوان" Government expenditure and economic development: empirical evidence from Nigeria "

حاولت الدراسة اختبار اتجاهات وآثار الإنفاق الحكومي على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نيجيريا خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٨) باستخدام نموذج الاقتصاد القياسي بطريقة المربعات الصغرى. واختبرت الدراسة السكون بين المتغيّرات حسب طريقة دوربين واتسون لإختبار جذر الوحدة حيث كشفت النتائج عن عدم وجود ارتباط تسلسلي بينهما، وأن جميع المتغيّرات المدرجة في النموذج كانت غير ثابتة عند مستوياتها. وفي محاولة منه لإقامة علاقة طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، بينت النتيجة وجود تكامل مشترك بين المتغيّرات عند مستوى معنوية ٥٪ - ١٠٪. كما وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري وخلصت الدراسة إلى ضرورة أن تعمل الحكومة على تعزيز الكفاءة في تخصيص موارد التنمية من خلال التركيز على وجوب مشاركة القطاع الخاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة Adofu and Abula (2010) بعنوان Domestic Debt and the Nigerian Economy

تبحث هذه الدراسة العلاقة التجريبية بين الدين العام المحلي ونمو الاقتصادي في نيجيريا، مستخدمة أساليب الانكماش للفترة بين ١٩٨٦ إلى ٢٠٠٥، وكشفت الدراسة العلاقة بين الدين العام المحلي ونمو الاقتصادي في نيجيريا. وتوصلت الدراسة، ان النتائج الدين المحلي كان له تأثير سلبي على نمو الاقتصاد. ووفقاً للنتائج البحث أوصت الدراسة بعدم تشجيع القروض المحلية الحكومية و تشجيع زيادة الريع عن طريق برنامج أصلاحاً للضرائب.

- دراسة Dogan & Tang (2006) بعنوان " Government Expenditure and National Income: Causality Tests for Five South East Asian Countries

وفي هذا المجال قام كل Dogan & Tang من بدراسة اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي باختبار فرضية Wagner على خمس دول من جنوب شرق آسيا (إندونيسيا، سنغافورة، ماليزيا، الفلبين، وتايلاند) باستخدام بيانات للفترة من ١٩٦٠ حتى ٢٠٠٢. وبتطبيق طريقة التكامل المشترك لـJohansen- Juseliusتبين عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الدخل القومي الحقيقي للفرد والإنفاق الحكومي الحقيقي للفرد في جميع بلدان العينة باستثناء إندونيسيا، كما وأشارت النتائج على أن النفقات الحكومية لا تلعب دوراً مهماً في تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان الأربعة فيما عدا الفلبين، وكانت هذه النتيجة غير متوقعة نظراً للاعتقاد السائد بأن الحكومة قد لعبت دوراً مهماً على نطاق واسع في تحقيق التنمية من خلال السياسة الإنفاقية للدول محل الدراسة.

- دراسة Bagdigen and Çetintas (2004) بعنوان" Causality between Public Expenditure and Economic Growth: The Turkish Case. "

اعتمدت الدراسة على تقنيات الاقتصاد القياسي المطورة في اختبار قانون Wagner للعلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي لحالة الاقتصاد التركي خلال الفترة ١٩٦٥-٢٠٠٠، بافتراض أن الإنفاق الحكومي نتيجة وليس سبباً لنمو الناتج المحلي الإجمالي ولكن تجريبياً باستخدام اختبار التكامل المشترك واختبار سببية غرانجر إذ لم يجد الباحثان علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين المتغيّرين وتوصلا إلى أن كل من فرضية Wagner وفرضية كينز غير صالحتين لحالة تركيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

تحليل البيانات

٣-١ منهجية الدراسة واختبار الفرضيات

قام الباحث من خلال هذا الفصل بالتعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، فضلاً عن التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

٣-٢ مصادر جمع البيانات:

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر الآتية:-

المصادر الثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها من الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

المصادر الأولية: والمتعلقة بالبيانات التي تم الحصول عليها من نشرات وزارة المالية والبنك المركزي الاردني.

٣-٣ الاختبارات المستخدمة:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson & Plosser (1982) دراستهما التي أكدا فيها على أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر-(Dickey Fuller) وفليبسبيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعى الدراسة الحالية للحصول على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، لذلك تم تطبيق أحد اختبارات التكامل المشترك (Co-Integration Test) الذي سيظهر وجود علاقة طويلة الأجل أم لا، وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا يكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و(Phillips &Perron).

٣-٤ اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، ٢٠٠٧)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order1) أي I(1).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي I(0)، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، ٢٠٠٥). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة Phillips and Perron (PP)(1988). واختبار ديكي فوللر المطور (ADF)(Augmented Dickey-Fuller) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق ويأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، ولاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

٣-٥ طرق علاج عدم الاستقرار في بيانات السلسلة الزمنية:

ولتجنب الآثار التي تنعكس في عدم استقرار السلسلة الزمنية وسكونها يجب معالجة استقرارها عن طريق إحدى المعالجات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريتم وغيرها.

ومن أهم طرق تحقيق استقرار السلسلة الزمنية هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من بعضها الآخر وغالبا فإن نتيجة هذه العملية الحصول على بيانات تكون قيمتها اصغر من البيانات الأصلية وهذا يعنى تقليل التبادل، وهذه الطريقة تكون صالحة لمجموعة من البيانات على خلاف الطرق الأخرى التي تضع قيوداً على البيانات فمثلاً التحويل اللوغريتم استخدامه يشترط عدم وجود قيم سالبة في البيانات، عموما فإن طريقة الفروق من أكثر الطرق استخداماً في البيانات بشكل عام وفي بيانات السلاسل الزمنية بشكل خاص(فندل،٢٠٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦-٣ اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تحليل التكامل المشترك الذي تم تقديمه من قبل Engel and Granger (1987) يقدم دعماً للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد أحد الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، فضلاً عن ذلك فإنه يساعد في تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالثبات.

إذن فإن التكامل المشترك يتصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين (X_1Y_1) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيها ثابتة عبر الزمن، إذ إن العلاقات الطويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعد مفيدة في التنبؤ بتقييم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، وتتطلب حدوثه الحالة التي تكون السلسلتان (X_1Y_1) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، والبواقي الناجمة عن تقديم العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، لذا فإن تحقيق التكامل المشترك بين المتغيرين يتطلب توفير الشرط الآتي. ويلاحظ أن (U_t) متمثلاً بالحد العشوائي يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن الطويلة الأجل. فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير. ولإجراء هذا الاختبار يجب أن تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة جميعها متكاملة من نفس الرتبة، لقد أشارت نتائج اختبارات استقرار البيانات إلى أن جميع متغيرات الدراسة قد استقرت عند الفرق الثاني، مما يعني تكاملها من الدرجة الثانية، أي أن هناك احتمالية لوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. ويعتمد اختبار التكامل المشترك على الفرض الصفري القائل بوجود (r) أو أقل من متجهات التكامل المشترك، وقد طور جوهانسن اختبارين إحصائيين لفحص التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات، وهما كالآتي:-

Trace Test:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$\lambda_{Trace}(r) = -T\sum_{r+1}^{P} \ln(1-\lambda_i) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Maximal Eigen Value Test:

$$\lambda_{max}^{(r,r+1)} = -T \ln(1-\lambda_{r+1}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

T: عدد المشاهدات.

P: عدد المتغيرات.

λ: القيم المقدرة لخصائص الجذور (قيم إيجن المحسوبة).

R: عدد متجهات التكامل المشترك.

٣-٧ اختبار السببية (Granger Causality Test):

الطريقة الأكثر شيوعا لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين هو اختبار جرا نجر للسببية التي اقترحها جرا نجر (١٩٦٩). يشير جرا نجر إلى أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وبالتالي نستنتج إن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما، وطبقاً لجرانجر إذا كان لدينا سلسلتان زمنيتان تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن ، وهما في هذه الدراسة الدين الخارجي والإنفاق العام وبناء على ما سبق يتطلب الاختبار تقدير معادلات الانحدار الذاتي الآتية:-

$$X_t = \sum_{i=1}^{n} \propto iYt - i + \sum_{j=1}^{n} \beta jXt - j + \mu 1t \ldots\ldots (3)$$

$$Y_t = \sum_{i=1}^{m} \lambda i\, Yt - 1 + \sum_{j=1}^{m} \delta j\, Xt - j + \mu 2t \ldots\ldots\ldots (4)$$

إذ يفترض أن $\mu 1t$و$\mu 2t$هي غير مرتبطات مع بعضهم ، سببية جرا نجر تعني إن لتباطؤ المتغير Y تأثيراً على X بشكل ملحوظ في المعادلة رقم ٣ كما ان لتباطؤ المتغيرX تأثيراً على Y بشكل ملحوظ في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعادلة رقم ٤. بعبارة أخرى، يمكن للباحثين اختبار ما إذا كان كل من $\Sigma\lambda j$و$\Sigma\alpha i$ تختلف عن الصفر باستخدام اختبار F ، عند رفض فرضية العدم بان كلاً من $\Sigma\alpha i$و $\Sigma\lambda j$ كلاهما تختلف عن الصفر، فان هذا يبين وجود علاقة سببية بين Xو Y.

٣-٨ تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

يعد نموذج تحليل الانحدار المتعدد من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً، ويهتم نموذج الانحدار المتعدد بتقدير الأثر بين متغير كمي، وهو المتغير التابع، وعدة متغيرات كمية أخرى، وهي المتغيرات المستقلة. وينتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغيرات المستقلة.

ويعنى تحليل الانحدار الخطي المتعدد بدراسة وتحليل أثر عدة متغيرات مستقلة في متغير تابع. وعند استخدام أكثر من متغير مستقل لتفسير التباين في المتغير التابع فنحن نحاول زيادة درجة التفسير، ولذلك كلما كانت المتغيرات المستقلة المستخدمة في قياس الانحدار المتعدد ذات ارتباط قوي مع المتغير التابع، كلما زادت درجة التفسير، والعكس صحيح. لذا عند اختيار المتغيرات المستقلة يجب أن تتوفر لدينا درجة كافية من المعرفة مما يوحي بوجود ذلك الارتباط، كما يجب ملاحظة أن كل متغير مستقل وإن كان ضمن مجموعة المتغيرات إلا أنه يعمل بصورة غير تامة، بمعنى أنه لا يقدم التفسير بشكل دقيق لوجود عوامل كثيرة يمكن أن تلعب دوراً في ذلك منها علاقة متغير مستقل بآخر، وارتباط ذلك بدرجة التفسير، لذا في حالة وجود تلك العلاقة فإن ما يفسره ذلك المتغير يحدث نتيجة لكونه متغيراً مستخدماً في المعادلة فضلاً عن وجود عامل آخر أسهم في ذلك التفسير، ويتمثل في علاقة ذلك المتغير مع متغير مستقل أو أكثر من متغير.

نموذج الدراسة

$$Pe = \beta_0 + \beta_1 ed + \beta_2 id + u_i \ldots\ldots\ldots(5)$$

المتغير التابع :

حيث PE : الإنفاق العام

المتغيرات المستقلة :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ed : الدين الخارجي

id : الدين الداخلي

u_i : المتغير العشوائي

٣-٩ اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:-

ومن أجل اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر وفيلبسبيرون وذلك للتأكد من استقراريه السلاسل الزمنية، إذ إن عدم استقراريه السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (٥) أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، إذ إن القيمة المعنوية لكلا الاختبارين أكبر من ٥%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، وبالتالي لابد من أخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد أخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو) ومن خلال القيمة المعنوية التي كانت اقل من ٥% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة اي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سيتلاشى مع الزمن في المدى الطويل لاسيما أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية وأشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

جدول رقم (٥) اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور(ADF)

المتغير		ADF	Test value	PP	Test value	النتيجة
Pe	المستوى	2.079	-2.98	2.835	-2.98	غير مستقرة
	الفرق الأول	-4.530	-2.99	-4.557	-2.99	مستقرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ed	المستوى	-1.116	-3.004	0.213	-2.98	غير مستقرة
	الفرق الأول	-5.521	-2.99	-5.642	-2.99	مستقرة
Id	المستوى	-0.351	-3.012	-1.78	-2.98	غير مستقرة
	الفرق الأول	-5.521	-2.99	-5.642	-2.99	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أم لا أقام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي:-

الجدول (٦) نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	4	***٠,٠٠٠٠	***٠,٠٠٠٠

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية ١%، ٥% و١٠% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (٦) تبين أن البواقي تتسم بالسكون.

٣-١٠ نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تشير نتائج الجدول (٧) إلى وجود علاقة تكامل مشترك واحدة بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Max Eigen Value Test), (Trace Test) ولذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها أفضل تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٧) اختبار التكامل المشترك

عدد متجهات التكامل المشترك	Eigen Value	Trace Statistic	Critical value 5%	Max Eigen Value	Critical Value 5%
*None	0.610649	33.83974	29.79707	22.63860	21.13162
At Most 1	0.366676	11.20114	15.49471	10.96255	14.26460
At Most 2	0.009892	0.238590	3.841466	0.238590	3.841466

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

تشير قيمة كل من Eigen و Trace إلى وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى المعنوية 5%.

٣-١١ نتائج اختبار العلاقة السببية:

يبين جدول رقم (٨) وجود نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، إذ نختبر الفرضية العدمية التي تنص على أن أحد المتغيرين لا يسبب الآخر، وبناء على قيمة الـ P-Value يتم رفض أو قبول الفرضية العدمية ، إذ يتبين من النتائج ومن خلال قيمة الـ p-value ان هناك علاقة سببية وباتجاه واحد من الدين الخارجي إلى الإنفاق العام إذ بلغت قيمة الـ (0.0469) p-value وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن الدين الخارجي لا يسبب الإنفاق العام وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن الدين الخارجي يسبب الإنفاق العام، كما يظهر من الجدول ومن خلال قيمة الـ p-value وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الإنفاق العام إلى الدين الخارجي، إذ كانت قيمة الـ p-value (0.0105) اقل من ٥% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام و الدين الخارجي وقبول الفرضية البديلة التي تنص على الإنفاق العام يسبب الدين الخارجي، ووجود علاقة سببية باتجاه واحد من الدين الداخلي إلى كل من الإنفاق العام والدين الخارجي، إذ كانت قيمة الـ p-value (0.0053) و(0.0017) على التوالي وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية من الدين الداخلي إلى كل من الإنفاق العام والدين الخارجي وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن الدين الداخلي يسبب كلاً من الإنفاق العام والدين الخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٨) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (Granger Causality)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 04/01/17 Time: 17:20			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ED does not Granger Cause PD	24	1.76122	0.1988
PD does not Granger Cause ED		5.84119	0.0105
ID does not Granger Cause PD	24	6.98765	0.0053
PD does not Granger Cause ID		0.07171	0.9311
ID does not Granger Cause ED	24	9.12380	0.0017
ED does not Granger Cause ID		2.00274	0.1625

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

٣-١٢ نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

يبين الجدول رقم (٩) أثر نتائج الانحدار للمتغيرات المستقلة (الدين الخارجي، والدين الداخلي) على الإنفاق العام ، ويتضح من النتائج وجود أثر إيجابي وسلبي وذي دلالة إحصائية للدين الخارجي على الإنفاق العام، إذ بلغت قيمة الـ 0.556227- وبمعنوية اقل من ١% وبالتالي فإن زيادة الدين الخارجي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام بمقدار(0.556227) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر للدين الخارجي على الإنفاق العام ،وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر للدين الخارجي على الإنفاق العام، أما الدين الداخلي فيتضح من النتائج وجود اثر إيجابي وذي دلالة إحصائية للدين الداخلي على الإنفاق العام، إذ بلغت قيمة الـ 0.545457 وبمعنوية اقل من ١% وبالتالي فان زيادة الدين الداخلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بمقدار(0.545457)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر للدين الداخلي على الإنفاق العام، وقبول الفرضية البديلة بوجود اثر للدين الداخلي على الإنفاق العام ،ومن خلال قيمة R^2=0.892854 يتبين أن 0.892854 من التغيرات في الإنفاق العام سببها كل من الدين الخارجي والدين الداخلي، ويتبين من خلال قيمة الـ ف وقيمة المعنوية لها ان النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة للدين الداخلي والدين الخارجي والمتغير التابع للإنفاق العام.

جدول رقم (٩) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

		Dependent Variable: PE		
		Date: 03/31/17 Time: 19:56		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.699958	760.9554	4337.414	C
0.0024	-3.411290	0.163055	-0.556227	ED
0.0000	12.24630	0.044541	0.545457	ID
R-squared	0.892854		Adjusted R-squared	0.883537
F-statistic	95.82983		Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

٤-١ النتائج

وتبين من خلال النتائج ما يأتي :-

- إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، إذ ان قيمة المعنوية لكلا الاختبارين أكبر من ٥% ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) ، وبالتالي لابد من أخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد أخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليبسبيرون) ومن خلال قيمة المعنوية التي كانت أقل من ٥% لكلا الاختبارين ، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة. تشير النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك واحدة بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Trace Test), (Max Eigen Value Test) ولذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

- يظهر من النتائج ومن خلال قيمة الـ p-value ووجود علاقة سببية باتجاه واحد من الإنفاق العام إلى الدين الخارجي، إذ كانت قيمة الـ p-value (0.0105) أقل من ٥% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية من الإنفاق العام إلى الدين الخارجي وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن الإنفاق العام يسبب الدين الخارجي، كما يوجد علاقة سببية باتجاه واحد من الدين الداخلي إلى كل من الإنفاق العام والدين الخارجي، إذ كانت قيمة الـ p-value (0.0053) و(0.0017) على التوالي، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية من الدين الداخلي إلى كل من الإنفاق العام والدين الخارجي وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن الدين الداخلي يسبب كلاً من الإنفاق العام والدين الخارجي.

- ويتضح من النتائج وجود أثر ايجابي وسلبي وذي دلالة إحصائية للدين الخارجي على الإنفاق العام، إذ بلغت قيمة الـ 0.556227- وبمعنوية أقل من ١% وبالتالي فإن زيادة الدين الخارجي بمقدار وحدة واحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام بمقدار (0.556227) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر للدين الخارجي على الإنفاق العام، وقبول الفرضية البديلة بوجود اثر للدين الخارجي على الإنفاق العام، إما الدين الداخلي فيتضح من النتائج وجود اثر ايجابي وذي دلالة إحصائية للدين الداخلي على الإنفاق العام، إذ بلغت قيمة الـ 0.545457 وبمعنوية أقل من ١% وبالتالي فان زيادة الدين الداخلي بمقدار وحدة واحدة يودي إلى زيادة الإنفاق العام بمقدار(0.545457) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر للدين الداخلي على الإنفاق العام ،وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر للدين الداخلي على الإنفاق العام.

- من خلال قيمة R^2=0.892854 يتبين أن 0.892854 من التغيرات في الإنفاق العام سببها كل من الدين الخارجي والدين الداخلي ، ويتبين من خلال قيمة الـ ف وقيمة المعنوية لها أن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة للدين الداخلي والدين الخارجي والمتغير التابع للإنفاق العام.

٤-٢ التوصيات:

بناءً على ما سبق من نتائج توصى الدراسة بما يأتي:-

١. التركيز على معالجة الآثار السلبية للدين الخارجي على معدلات الإنفاق العام في الأردن.

٢. محاولة استثمار الدين الخارجي بالشكل الذي يرفع من معدلات الإنفاق العام.

٣. إعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي وتوجيه هذه القروض للاستثمار في المشروعات الإنتاجية.

٤. محاولة إيجاد بدائل جديدة بهدف الحد من الاقتراض مثل إقامة المشاريع الاستثمارية والإنتاجية والذي بهدف الحد من الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي.

٥. تشديد الرقابة والحد من مظاهر الفساد المالي والإداري للحفاظ على المال العام.

٦. إجراء دراسات اقتصادية تهدف للتعرف على أثر الدين العام على بعض المتغيرات ذات العلاقة بالاقتصادات العامة.

٧. إجراء دراسات تهدف لتحليل الدين العام الأردني ومصادره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

مناقشة النتائج وملخصها

٥-١ مناقشة النتائج:

يتضمن هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة التي هدفت للتعرف على أثر الدين العام على الإنفاق العام في الأردن، والتي جاءت على النحو الآتي:

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للدين الداخلي العام على الإنفاق العام في الأردن خلال فترة الدراسة.

أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للدين الداخلي العام على الإنفاق العام في الأردن خلال فترة الدراسة، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الدور الذي يلعبه الدين الداخلي من خلال تقليص مخاطر تعرض الحكومات لأسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف؛ إذ إنه يتكون من سندات الخزانة وأذوناتها بالعملة الوطنية للدولة، مما يسهم في الحد من هذه المخاطر في ظل بيئة محافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني الأمر الذي ينعكس على الإنفاق العام، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الحكومات تستخدم الدين الداخلي كوسيلة للحصول على أموال إضافية للإنفاق مما يؤثر بشكل إيجابي على مستوى الإنفاق الحكومي، وذلك من خلال نشوء مشاريع استثمارية في البلاد مما يشجع المستثمرين على الإنفاق بدلاً من الادخار، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (العضايلة وآخرون، ٢٠١٥) التي أشارت نتائجها إلى وجود تأثير إيجابي للدين الداخلي على الناتج المحلي الإجمالي.

ويعزو الباحث هذه النتيجة أيضاً إلى أن الدين الداخلي الذي يغطى من الأفراد يخفف بشكل عام من العبء الضريبي المطلوب من الطبقة الفقيرة، إذا تعتمد الدولة على الضرائب في تمويل معظم نفقاتها؛ وارتفاع معدل الدين الداخلي في الدولة يدل على أنها تقلل من الاعتماد على الضرائب باعتبار أن شراء سندات يكون من قبل طبقة المستثمرين أي الطبقة الغنية المدخرة، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الشمري وكاظم،٢٠١٥) التي أظهرت وجود أثر ايجابي للدين الداخلي في تعزيز الإنفاق العام وبالتالي ارتفاع مستوى الائتمان المحلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥) للدين الخارجي العام على الإنفاق العام في الأردن خلال فترة الدراسة.

أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥) للدين الخارجي على الإنفاق العام، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن ارتفاع الدين الخارجي يؤثر بشكل سلبي على التصنيف الائتماني للدولة الذي يظهر إمكانية الدولة وقدرتها على سداد ديونها، ويمكن تبرير هذه النتيجة من خلال طبيعة العلاقة بين الإنفاق والتصنيف الائتماني للدولة، كما أن ارتفاع مستوى الدين الخارجي ومعدلات الفائدة يؤثر بشكل واضح على اقتصاد الدول؛ إذ إن الحكومات التي تواجه صعوبات في تسديد ديونها تركز إنفاقها على سداد ديونها وليس على الاستثمار في مشاريع اقتصادية تخدم في مصلحة الدولة، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الشمري وكاظم،٢٠١٥) التي أظهرت أن هناك آثار سلبياً للدين الخارجي في تعزيز الإنفاق العام.

٥-٢ ملخص النتائج:-

بعد إجراء التحليل المالي لبيانات الدراسة خلال الفترة المالية تبين ما يأتي:

١. **هناك أثر إيجابي ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥) للدين الداخلي العام على الإنفاق العام في الأردن خلال فترة الدراسة.**

٢. **هناك أثر سلبي ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥) للدين الخارجي العام على الإنفاق العام في الأردن خلال فترة الدراسة.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجـــــع

أولاً- المراجع العربية

أبو مدللة، سمير والعجلة، مازن (٢٠١٣)، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١١). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ٢١(١)، ٢٦٣-٢٩٢.

الاسكوا (٢٠٠٥)، إدارة الدين الخارجي، حالة الدين في المنطقة الاسكوا، دراسة الحالة عن الأردن ولبنان، الأمم المتحدة، نيويورك، واشنطن.

إسماعيل، ميثم لعيبي، ونجف، احمد عامر (٢٠١٦)، سلطات ومسؤوليات الإنفاق العام للحكومات المركزية والمحلية في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣< مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، (٢٢)، العراق.

البطاني، منصور علي (٢٠١١)، إدارة مخاطر الدين العام دراسة ميدانية مقارنه بين جمهورية اليمن والمملكة الأردنية الهاشمية، كلية العلوم الإدارية. مجلة العلوم الإدارية، (٣)، جامعة عدن.

البطريق، احمد يونس ودراز، حامد عبد المجيد وعثمان، سعيد عبد العزيز (٢٠٠٠)، مبادئ المالية العامة، (ط١)، الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر.

بلدكويل، نوسيدا (١٩٨٨)، أثر تحويل الدين إلى أسهم، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي.

البنك المركزي الأردني، (١٩٩٠- ٢٠١٥). التقرير السنوي، عمان، الأردن.

البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة، عمان، الأردن.

البياتي، فارس رشيد (٢٠٠٨)، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

تيراب، طارق عبد الله (٢٠١٥)، تقييم الإنفاق العام على التعليم العالي في الوطن العربي في الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠١٣: دراسة مقارنة. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ١٦(١)، ٥٢-٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسين، عبيد (٢٠٠٩)، الاستدامة المالية بين النظرية والتطبيق، جامعة القاهرة. رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، مصر.

الخطيب، خالد شحادة وشامية، احمد زهير(٢٠٠٣)، أسس المالية العامة، (ط١) عمان: دار الوائل للنشر.

خلف، فليح حسن (٢٠٠٨)، المالية العامة، عمان، الأردن: جدار للكتاب العالمي.

الخوالدة، عايد علي (٢٠١٥)، الدين العام وأثره على معدل التضخم في الأردن. رسالة غير منشورة، الأردن.

خير الله، علي (٢٠١٣)، أثر البنية التحتية والإنفاق العام في مؤشر التعليم في السودان في الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٩. مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة البطانة - السودان، ١(١)، ١–٣٠.

داغر، محمود محمد وعلي، محمد علي (٢٠١٠)، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا. مجلة البحوث الاقتصادية العربية، ٥١، ١١٠-١٣٨.

السحيباني، صالح إبراهيم (٢٠٠٧)، سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية. اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)، جامعة الملك سعود، الرياض.

الشامي، سلام (٢٠١٤)، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات ١٩٩٠-٢٠٠٩. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، ٩(٣٦)، العراق.

الشمري، مايح شبيب وكاظم، حيدر جواد (٢٠١٥)، تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر للفترة (٢٠٠١-٢٠١١). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٣٥، العراق.

صقر، محمد، شرف، سمير، غدير، وهيفاء غدير (٢٠٠٨)، الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، ١٤١- ١٥٨، دمشق، سوريا.

صيام، احمد زكريا (١٩٩٦)، صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طلب، محمد عبدالعظيم والنهاري، عبدالله محمد(٢٠١٢). العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادية بالتركيز على الإنفاق العام على قطاعي التعليم والصحة في اليمن. المجلة العلمية (كلية التجارة جامعة أسيوط)، مصر، (٥٢)، ٢٢٨-٢٥٩.

الطيب، سعود موسى (٢٠٠٢)، توزيع الدخل والفقر في محافظة الكرك. مؤتة للبحوث والدراسات، ١٧(٧)، ٧٥.

العبدلي، عايد (٢٠٠٥)، تقدير أثر الصادرات علة النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ٩(٢٧).

عثمان، سعيد عبد العزيز (٢٠٠٣)، مقدمة في الاقتصاد العام، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر.

العضايلة، راضي محمد والعمرو، حسن عبد الرحمن والقراله، حذيفة سميح (٢٠١٥)، هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي للفترة(١٩٨٠-٢٠١٢). مجلة العلوم الادارية، ٤٢(٢).

العلي، عادل فليح (٢٠٠٨)، المالية العامة، عمان، الأردن: دار الزهوان للنشر.

عمارة، رانيا محمود(٢٠١٥)، المالية العامة والإيرادات العامة، (ط١)، الجيزة، مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.

العيسى، أدهم طاهر محمد (٢٠١٤). أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الأردن (١٩٩٠ - ٢٠١٤). رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

القارلة، حذيفة سميح (٢٠١٥)، أثر الدين العام الخارجي على الميزان التجاري الأردني للفترة (١٩٨٠-٢٠١١). مؤته للبحوث والدراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، الأردن،٣٠(٤).

كاظم، عامر عمران (٢٠٠٥)، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة (١٩٨٠-١٩٩٦). مجلة جامعة كربلاء، ٣(١١)، العراق.

كلارك، جون وكالبتر، البوت (١٩٩٢)، مبتكرات حديثة في إعادة تشكيل هيكل الديون، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ماصمي، أسماء (٢٠١٤)، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر- ١٩٧٠-٢٠١١" جامعة آبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد. رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

المجالي، خالد علي والقراله، حذيفة سميح (٢٠١٥)، اثر الدين العام الخارجي على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة (١٩٨٠- ٢٠١١). مؤته للبحوث والدراسات الانسانية والاجتماعية، ٣٠.

محمد، عبد الكريم عبد الله وحسن، باسم عبد الهادي (٢٠١٦)، فاعلية سياسة الإنفاق العام في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٣) دراسة تحليلية للاتجاهات والآثار. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، (٢٣)، العراق.

المزروعي، علي (٢٠١٢)، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي إجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٩. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٨(١)، ٦١١-٦٥٠.

مشرقي، جمعة إبراهيم (٢٠٠٧)، تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية في الأردن خلال الفترة ١٩٧٦ – ٢٠٠٥. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

مصطفى، محمد مدحت واحمد، سعيد عبد الظاهر(١٩٩٩)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر: مطبعة الاشعاع.

المهايني، محمد خالد (٢٠٠٧)، المالية العامة، الجامعة الافتراضية، جمهورية العربية السورية.

المهايني، محمد خالد (٢٠١٣). محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، دمشق، سوريا.

ناشد، سوزي عدلي (٢٠٠٦)، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقي، مجلد ٢٩، ٨٧، لبنان.

ناشور، هيام خزعل (٢٠١٢)، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٨. مجلة العلوم الاقتصادية، ٨(٣١)، ١-١٩.

نجادات، عبد السلام (٢٠١٢)، المديونية الخارجة الأردنية وآثارها على الأمن الوطني الأردني خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠). مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ١٠(٣٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهزايمة، نجاح حكمات (٢٠١٥)، الدين العام في الأردن مدى استدامته وتحليل اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية. رسالة منشوره، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الهيتي، نوزاد عبد الرحمن والخشالي، منجد عبد اللطيف (٢٠٠٥)، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الأردن: دار المناهج للنشر.

الوائلي، سمير فخري نعمة (٢٠١٣)، أثر تغيرات سعر الصرف على الدين العام الداخلي من خلال سعر الفائدة العراق حالة دراسية للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٢). كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة نوروز، مجلة الأكاديمية العلمية العراقية، العراق.

الوزني، خالد والرفاعي، أحمد.(٢٠٠٦). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، عمان: دار وائل للنشر.

يونس، مفيد وكنعان، حسن والباشا، مازن (٢٠٠٢)، تأثير التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأردن. مجلة التنمية الرافدين، ٢٤، ٨-١٠٢.

ثانياً- المراجع الأجنبية

Adofu, I. and Abula, M. (2010). Domestic Debt and the Nigerian Economy. Current Rescarch Journal of economic Theory, 2(1), 22-26.

Agasisti, Tommaso (2014). The Efficiency of Public Spending on Education: an empirical comparison of EU countries. European Journal of Education, 49(4), 543-557.

Agbonkhese, Abraham Oni & Asekome, Mike Ozemhoka (2014). Impact of public expenditure on the geowth of Nigerian economy. European Scientific Journal, 1(28), 219-229.

Al bataineh, Ibrahem Mohamed (2012). The Impact of Government Expendrtures on economic Growth In Jordan. Interdisciplinary journal of contemporary Research In Business, 4(6).

Al-Zeuod, Hosain (2013). The Causal Relationship between Government Expenditures and Economic Growth: Evidence form Jordan. AL Manara, 19(4), 43-57.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Asako, Yasushi; Matsubayashi, Tetsuya; Ueda, Michiko. B.E. (2016). Legislative Term Limits and Government Spending: Theory and Evidence from the United States. Journal of Economic Analysis & Policy, 16(3), 1501-1538.

Bagdigen, Muhlis and Çetintaş, Hakan. (2004). Causality between Public Expenditure and Economic Growth: The Turkish Case. Journal of Economic and Social Research, 1(6), 53-72.

Bilan, Irina (2015). Economic Consequences Of Public Debt The Case Of Central And Eastern European Countries, FACULTY OF Economics and Business Administration, Alexandru loan Cuza, University of Lasi.

Bunescu, Liliana (2014). The Impact Of External Debt On Exchange Rate Varlation In Romania. Recent Issues In Economic Development, 7(3), 104-115.

Chimobi,Omoke Philip (2009). Government Expenditure and National income: A Causality Test for Nigeria. European Journal of Economic and Political Studies, 2(2), 1-11.

Chinweoke, Nwaeze; Njoku Ray; and NwaezeOkeoma Paschal, (2014). Impact of government expenditure on Nigera's economy growth 1992 – 2011. The Macrotheme Review Amultidisciplinary journal of global macro treands, 3(7), 79-87.

Dandan,Mwafaq M. (2011). Government expenders and economic growth in Jordan. International Conference on Economics and Finance Research IPEDR, 4, 467-471.

Dogan, Ergun and Tang, Tuck-Cheong (2006). Government Expenditure and National Income: Causality Tests for Five South East Asian Countries. International Business & Economics Research Journal, 5(10), 49-58.

EbaidallaMahjoubEbaidalla, (2013). Causality between Government Expenditure and National Income: Evidence from Sudan. Journal of Economic Cooperation and Development, 34(4), 61-76.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Eduardo Lora, Mauricio Olivera (2006). Public Debt and Social Expenditure: Friends or Foes, Inter- Research Department American Development Bank. Working paper series, 563.

Gujarati, D and Porter, D. (2009). Basic Econometrics, (5th ed.). International Edition, McGraw Hill.

Kramolisva, Vendula & Spacilova, Lenka (2015). 'Public debt and Economic Growth in European Union Countries. International scientific conference Economic policy the European union member countries, Technical university Ostrava.

Lee, SiewPeng, and Ng, Yan Ling (2015). Public Debt And Economic Growth In Malaysia. Asian economic and Financial Review, 5(1), 119-126.

Leonard, C. Uguru (2016). The Link between Public Debt and Government Expenditure Pattern: The Nigeria Experience. IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), 1, 37-41.

Mayer, Susan E.; Lopoo, Leonard M, Groves, Lincoln H.(2016). Government spending and the distribution of economic growth. Southern Economic Journal, 83(2), 399-415.

Muritala, Taiwo and Taiwo, Abayomi (2011). Government expenditure and economic development: empirical evidence from Nigeria. European Journal of Business and Management, 3(9), 18-28.

Nelson and Plosser (1982). Trend and random walks in macroeconomic time series. Journal Of Monetary Economics, 10, 139-162.

Phillips and Peron (1988). Testing for unit root in time series regression. Biometeriku, 75, 335-346.

Qazizada, W. & Stockhammer, E. (2015). Government spending multipliers in contraction and expansion**.** **International Review of Applied Economics**, 29(2), 238-258.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Seddighi and Lawler (2000). Econometrics: Practical proach, London: Routledge.

Seifert, Stefan; Nieswand, Maria (2014). What Drives Intermediate Local Governments' Spending Efficiency: The Case of French Départements. Local Government Studies, 40(5), 766-790.

Sevitenyi,Louis Nkwatoh (2013). Government Expenditure and economic growth in Nigeria: An empirical investigation 1961-2009. The Journal of Economic Analysis, 3(1), 38-51.

Sheikh, Muhammad Ramazan, and Faridi, Muhammad Zahir, and Tariq, Khadija (2010). Domestic Debt Economic Growth in Pakisan An Empieical Analysis. Paksitan Journal of Social Sciences, 30, 373-387.

Shepherd, Ian; Shepherd, Dee Ann.(2012). Government Spending or Tax Cuts for Education in Taylor County, Texas. Journal of Management Policy & Practice, 13(5), 88-102.

Shepherd, Ian; Shepherd, Dee Ann.(2012). Government Spending or Tax Cuts for Education in Taylor County, Texas. Journal of Management Policy & Practice, 13(5), 88-102.

Shu-hua Chang; Juin-jen Chang. (2015). Optimal government spending in an economy with imperfectly competitive goods and labor markets. Southern Economic Journal, 82(2), 385-407.

Stock and Watson (1989). New indexes of coincident and leading economic indicators. MIT press national Bureau of economic research, 351-409.

Ukwueze, Ezebuilo Romanus (2015). 'Determindnts of tha size of public Expendiure in Nigeria. University of Nigeria, Nsukka, Nigeria.

World Bank (2007), World Development Indicatives, Washington, DC.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

جدول رقم (١) تطور الدين العام في الأردن(بالمليون/الدينار) للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥):

السنة	الدين العام	السنة	الدين العام
1990	7095.2	2003	7095.51
1991	6020.3	2004	7182.36
1992	5419.1	2005	7493.7
1993	5373.4	2006	7349.67
1994	552.1	2007	8199.64
1995	5432	2008	8551.2
1996	5717.4	2009	9716
1997	5803.2	2010	11246.8
1998	6286.8	2011	12368.8
1999	6523.9	2012	16631.8
2000	6246.5	2013	19230
2001	6121.5	2014	22651
2002	6685.35	2015	24876

المصدر: البنك المركزي الأردني، نشرات مختلفة.

جدول رقم (٢) تطور الدين العام الداخلي في الأردن(بالمليون/الدينار) للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥):

السنة	الدين الداخلي	السنة	الدين الداخلي
1990	1037.6	2003	1703.7
1991	1061.7	2004	1833.6
1992	1041.5	2005	2437.1
1993	1143.8	2006	2163.17
1994	1181.3	2007	2946.35
1995	966.1	2008	4911
1996	994.6	2009	5847
1997	914.2	2010	6576
1998	1277	2011	7882
1999	1337.7	2012	11699.4
2000	1203	2013	11995.5
2001	1151.7	2014	14621
2002	1334.9	2015	15486

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: البنك المركزي الأردني، نشرات مختلفة.

جدول رقم (٣) تطور الدين الخارجي في الأردن(بالمليون/الدينار) للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥):

السنة	الدين الخارجي	السنة	الدين الخارجي
1990	6058.6	2003	5391.81
1991	4958.6	2004	5348.76
1992	4577.6	2005	5056.6
1993	4229.6	2006	5186.5
1994	4338.8	2007	5253.29
1995	4465.9	2008	3640.2
1996	4722.8	2009	3869
1997	4889	2010	4670.8
1998	5009.8	2011	4486.8
1999	5186.2	2012	4932.4
2000	5043.5	2013	7234.5
2001	4969.8	2014	8030.1
2002	5350.45	2015	9390.5

المصدر: البنك المركزي الأردني، نشرات مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهم مؤشرات تطور الإنفاق العام في الأردن (بالمليون/الدينار) للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥):

السنة	النفقات الجارية	النفقات الراسمالية	اجمالي الانفاق	النسبة(%)الى GDP
1990	841.4	278.7	1120.1	42%
1991	904	330.3	1234.3	41.20%
1992	929.2	419.5	1348.7	38.60%
1993	1044.3	603.5	1647.8	43.30%
1994	1115.2	465.1	1580.3	37.60%
1995	1220.4	628.4	1848.8	39.70%
1996	1294.4	552.1	1846.5	35.50%
1997	1488	287	1775	35.90%
1998	1689.6	365.5	2055.1	39.70%
1999	1708.1	299	2007.1	37.90%
2000	1851.3	335.8	2187.1	36.50%
2001	1912.5	403.8	2316.3	36.40%
2002	1899.9	496.3	2396.2	35.40%
2003	2163.7	646.1	2809.8	39.00%
2004	2377.8	802.7	3180.5	39.00%
2005	2908	630.9	3538.9	38.80%
2006	3118.1	794.1	3912.2	37.70%
2007	3743.9	842.6	4586.5	38.00%
2008	4473.4	958.5	5431.9	36.10%
2009	4586	1444.5	6030.5	33.80%
2010	4746.6	961.4	5708	30.40%
2011	5739.5	1057.1	6796.6	33.20%
2012	6202.8	675.4	6878.2	31.30%
2013	6050.4	1015	7065.4	29.60%
2014	6320.4	904	7224.4	31.00%
2015	6522.2	1050	7572.2	32.50%

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com